العمل اللائق: تحديات استراتيجية ماثلة في الأفق

تقريـــــر المديـــــر العـــــام

العمــل اللائــق

تحديـات استراتيجيــة ماثــلة فــي الأفــق

مؤتمــر العمــل الدولــي
الدورة السابعة والتسعون ٢٠٠٨

التقرير الأول (جيم)

مكتــب العمــل الدولــي
جنــيف

يمكن الإطلاع على هذا التقرير على موقع منظمة العمل الدولية التالي:
(http://www.ilo.org)

ISBN 978-92-2-619500-4
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٠٨

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH–1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الإلكتروني:
pubvente@ilo.org

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع: Confrep-ILC97-I(C)-[2008-05-0009]-Ar.doc

طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

المحتويات

١ - مقدمة: المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق **١**
التحديات الاستراتيجية ١
التقدم المحرز في برنامج العمل اللائق ٢

٢ - الأزمة المالية: الأسباب والنتائج **٥**
الإجراءات الدولية اللازمة للحد من الإضرار بالاقتصاد الحقيقي ٥
تضخم قطاع المالية يزعزع استقرار عالم العمل ٦
النمو العالمي وتزايد أوجه الاختلال الاقتصادي والاجتماعي ٨
النمو في ظل عولمة قائمة على المال يوسّع الفوارق الاجتماعية ١٠
الأزمة دافع لإعادة التفكير في السياسات ١١

٣ - العمل اللائق في صلب التقدم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي **١٥**
منظور دورة حياة ١٦
تقاسم ثمار التقدم ١٧
التصدي لانعدام المساواة ١٧
التحويلات العامة لأغراض المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي ١٩
إجراءات مكافحة التمييز وعمل الأطفال ٢٠
أوجه انعدام المساواة بين العمل المنظم والعمل غير المنظم ٢٠
عدم تساوي المهارات والقدرات ٢٠
الازدهار واسع النطاق ونمو الطبقة الوسطى ٢١
إعمال الحقوق في العمل ٢٢
خلق الفرص للجميع من خلال منشآت مستدامة وأسواق عمل شاملة ٢٣
العمل اللائق وجدول أعمال البيئة ٢٥
بناء التناسق ٢٦
التنسيق الوطني ٢٦
التناسق العالمي ٢٧

٤ - منظمة عمل دولية أقوى **٢٩**
تعزيز الإدارة الثلاثية الفريدة لمنظمة العمل الدولية ٢٩
قاعدة معارف أقوى لعمل المنظمة ٣٠
إدارة موارد مكتب العمل الدولي على نحو فعال ٣١
قاعدة موارد تتناسب ودور المنظمة ٣١
الاحتفال بالذكرى التسعين لنشوء منظمة العمل الدولية ٣٢

٥ - خاتمة: نحو إطار السياسة الاستراتيجي **٣٣**

١ - مقدمة: المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق

التحديات الاستراتيجية

التطلع إلى المستقبل

١. إنني إذ أقدم هذا التقرير إلى المؤتمر، نجد أنفسنا في خضم اضطراب مالي عالمي وارتفاع الأسعار الغذائية وانكماش الاقتصاد. ولا يزال مدى وعواقب هذه الأزمة غير واضحة، لكنها تشكل شاغلاً عاماً نظراً إلى آثارها قصيرة الأمد على المنشآت والعمالة وكذلك نظراً إلى حالات انعدام الأمن وانعدام التيقن طويلة الأمد، التي تسببها للعمال وأسرهم. وفي هذا العالم المضطرب يستطيع برنامج العمل اللائق أن يضطلع بدور هام في تعزيز التوازن والإنصاف؛ وهذا هو الموضوع الرئيسي لهذا التقرير الذي يتناول بعض التحديات الاستراتيجية الرئيسية التي تواجهها اليوم منظمة العمل الدولية وبرنامج العمل اللائق. ويأتي في إطار متابعة التقرير الذي قدّمته السنة الماضية بعنوان *العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة*. ويمثل التقريران معا جهدا راميا إلى تحديد بعض القضايا الرئيسية التي تستدعي تفكيرا ونقاشا في سياق إعداد إطار سياساتنا الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥. وإنني أدعو جميع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية إلى توجيه عمل منظمتنا بآرائهم ورؤاهم فيما يتعلق بالمستقبل القريب وكذلك بالفترة الممتدة إلى منتصف العقد المقبل.

اختيار الاتجاهات

٢. وإن العالم على مفترق طرق اقتصادي واجتماعي وبيئي. إذ نشهد من جهة القوى التحويلية للعولمة الاقتصادية وما تتيحه من فرص جديدة للنمو الاقتصادي عن طريق التكنولوجيا والاستثمار والتجارة. ونسمع من جهة أخرى أسئلة متزايدة عن نوعية النمو الاقتصادي وتأثيره على البيئة وعلى التماسك والاستقرار الاجتماعيين، بما في ذلك زيادة انعدام المساواة. ونشهد هذه الأيام قلقا حقيقيا بشأن تأثير "النزعة المالية" للاقتصاد على الاقتصاد المنتج الحقيقي، ومن ثم على المنشآت والوظائف.

التوازن بين الأولويات

٣. ولم نعثر بعدُ على أفضل طريقة لتسخير قدرات العولمة من أجل النهوض بالأهداف الإنمائية الحقيقية للناس، كما دعا إليه عديد المندوبين في مؤتمر العمل الدولي على مدى السنوات الأخيرة. وإننا ندرك حاجتنا إلى توازن أفضل بين تعبير المجتمع عن رأيه بصورة ديمقراطية ووظيفة الدولة التنظيمية ووظيفة السوق المنتجة والابتكارية واحتياجات وطموحات الأفراد والأسر والمجتمعات. ويمكن أن تدعم التركيبات الصحيحة نموا اقتصاديا وتقدما اجتماعيا وحماية بيئية على نطاق واسع. ويفيد هذا التقرير بأن برنامج العمل اللائق بوصفه رؤية منتجة نابعة من عمل النساء والرجال اليومي في جميع أنحاء العالم يقدم نهجا تطبيقيا لإقامة توازن بين الأهداف السياسية الرئيسية لبلداننا جميعاً وبين نظام إدارتنا العالمية الناشئ.

الحد من الفقر: خطوة أولى

٤. ويعكس ذلك تطلعات الناس منذ القدم إلى فرصة سانحة للمضي قدما والخلاص من الفقر وتحقيق رفاه آمن يكون أساسا لتجسيد الآمال والأحلام الشخصية والأسرية. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية خطوة أولى أساسية في هذا المضمار. بيد أن الخلاص من الفقر المادي المدقع

التقدم المحرز في برنامج العمل اللائق

الدعم العالمي للعمل اللائق

٥. لقد استمع قادة العالم إلى ندائكم. ففي الأمم المتحدة وفي المؤسسات الإقليمية وفي النقاشات التي تدور داخل بلدانكم، يوجد دعم قوي للعمل اللائق ولعولمة عادلة.

العمل اللائق: برنامج لعصرنا

٦. ويبين الدعم السياسي الذي تلقته منظمة العمل الدولية بوضوح أن العمل اللائق برنامج لهذا العصر. فما بدأ كبرنامج لمنظمة العمل الدولية في تقريري المقدم إلى هذا المؤتمر في عام ١٩٩٩ أصبح في بضع سنوات سعيا إلى تحقيق هدف عالمي يصل صداه إلى جميع بقاع العالم.

تقييم التقدم المحرز

٧. وينبغي لنا أيضا، إذ نتطلع إلى عام ٢٠١٥، التفكير في مدى نهوضنا بفكرة العمل اللائق والصعوبات والقيود التي نواجهها. وتقريرنا المنتظم المقدّم إلى المؤتمر بشأن تنفيذ البرنامج والميزانية يمكّنكم من رؤية كيفية استخدامنا تلك الفكرة لتنظيم عملنا بمزيد من الكفاءة والفعالية. وأنا فخور بكيفية قيام المكتب مع هيئاتنا المكونة الثلاثية بتطوير وتطبيق أداة البرامج القطرية للعمل اللائق. وعلى غرار أي أداة سياسية جديدة نقوم بتحسين هذه الأداة ونحن نمضي قدما، بالاستناد إلى التجارب المتنوعة لهيئاتنا المكونة. وارتقى تعاوننا مع الوكالات الدولية الأخرى إلى مستوى جديد بفضل مجموعة *أدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق*، التي وضعها مكتب العمل الدولي وأقرّها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

تأثير مفهوم العمل اللائق على السياسات

٨. وألاحظ سعي البلدان واحدا تلو الآخر، كل بأساليبه الخاصة، إلى تجديد أدوات السياسات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق نتيجة متوازنة. ويُستشفُّ من التقارير التي أتلقاها من موظفي منظمة العمل الدولية، ومناقشاتي مع العديد منكم وزياراتي لبلدانكم ومشاركتي في اجتماعاتكم الإقليمية، اهتمام بالغ بتركيز اجتماعي قوي في السياسات الاقتصادية وأساس اقتصادي سليم للسياسات الاجتماعية. ويستخدم العديد منكم مفهوم العمل اللائق لبناء توافق آراء سياسي وتنظيم تنفيذ برامج جديدة أو ممدّدة.

زيادة تركيز السياسات على أولويات العمل اللائق

٩. ويزداد تركيز السياسات العامة في عدد أكبر من البلدان اليوم على احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتزداد فرص العمالة عن طريق أسواق إدماجية تعمل لمصلحة الجميع، ومؤسسات سوق العمل الفعالة التي تجمع بين أمن العمّال ومرونة المنشآت، وتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية، مقارنة بما كانت عليه الأمور قبل عشرة أعوام.

تغير بيئة السياسات

١٠. وأشعر أننا ساعدنا على تغيير بيئة السياسات لجعلها أكثر ملاءمة لنمو المنشآت المستدامة والعمل اللائق. ولا يزال الطريق طويلا لأن هدفنا لا يقتصر على تغيير أهداف السياسات وإنما يشمل تحسين الحياة العملية في كل مكان.

لكن ما هو تأثير ذلك على الحياة العملية؟

١١. وهل نحن بصدد تحقيق ذلك الهدف؟ إن من أولويات الفترة الممتدة إلى غاية عام ٢٠١٥ وضع نظام لتقييم تقدم البلدان في جميع أبعاد العمل اللائق. ولقد قلتم في دورات المؤتمر السنوية وفي اجتماعاتنا الإقليمية إن بعض البلدان تحرز تقدما في مجالات عديدة. وتتقدم بلدان أخرى في بعض المجالات لكنها تتراجع في مجالات أخرى. وتشهد بلدان قليلة تدهورا مثيرا للقلق. ويحدث كل ذلك في سياق عالم عمل سريع التغير تتسع فيه الفوارق الاجتماعية.

تراجع الثقة بالأسواق رديئة التنظيم

١٢. وأسمع أيضاً أن الزمن الذي انحصر فيه الاهتمام في "النهوض بالاقتصاد" عن طريق التكيف الهيكلي على آمل أن تحل المشاكل الاجتماعية فيما بعد بصورة تلقائية، زمن ولّى. إذ تتراجع الثقة بقدرة الأسواق على تلبية مطالب المجتمع الديمقراطية. فحالات الإفراط السوقي المتكرّرة، بما في ذلك أزمة القروض عالية المخاطرة مؤخراً، قلّصت الثقة بالأسواق رديئة التنظيم. ويتراجع الفقر المدقع، لكن ذلك يحدث في سياق تزايد انعدام المساواة في الدخل في بلدان كثيرة. كما أن العديد من الوظائف الجديدة متدنية النوعية. ومعظم الوظائف في البلدان النامية غير منظمة، وتمثل أنشطة البيع المتجولة أسرع المهن نموا. وفي بلدان صناعية كثيرة يزداد العمل غير المأمون، على نحو يقوّض حياة النساء العاملات بوجه خاص.

وضع سبل تحقيق أهداف العمل اللائق

١٣. وتكمن في اعتقادي إحدى أهم ميزات برنامج العمل اللائق في أنه يسمح لنا بوضع سبل على امتداد مراحل الانتقال المتعددة في عالم العمل. وقد تفضي هذه السبل إلى زيادة مستويات الفعالية والابتكار، بالانتقال من الوظائف الريفية إلى الوظائف الحضرية، ومن الزراعة إلى التصنيع والخدمات، ومن خلال مختلف مراحل الحياة، من الطفولة إلى الشباب، ومن المدرسة إلى العمل، ومن العمل إلى "الشيخوخة النشطة". وإذ يتحول اقتصاد العالم نفسه إلى نظم إنتاج منخفضة الكاربون، يمكن أن يساعد برنامج العمل اللائق والحوار الاجتماعي في تصميم سبل تكييف الإنتاج وأنماط الاستخدام، و "تخضير" أماكن العمل. وعلينا أن نستخدم هذه النوعية الدينامية لبرنامج العمل اللائق استخداما كليا في المستقبل.

إعادة تصميم الهيكل الثلاثي للقرن الحادي والعشرين

١٤. وما زالت تعترضنا صعوبات متعددة في تطبيق السياسات على أرض الواقع، ولا تمتلك وزارات العمالة والعمل والشؤون الاجتماعية دائما السلطة والموارد التي تحتاجها. ونعلم أن السياسات تكون فعالة أكثر عندما تستند إلى حوار اجتماعي مكثف مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمّال التمثيلية والديمقراطية التي تتفاوض بشأن التصميم والتنفيذ. لكن التحولات الجذرية في هياكل العمالة التي شهدتها بلدان عديدة خلال العقدين المنصرمين قد استوجبت إعادة توجيه إستراتيجيات الشركاء الاجتماعيين المتعلقة بالتنظيم والتمثيل توجيهاً أساسياً. لكن مسألة إعادة تصميم هيكل ثلاثي للقرن الحادي والعشرين يقوم على مبادئ الحرية النقابية الراسخة، مسألة تمثل تحدّياً آخر.

حوار اجتماعي وطني بنّاء: أساس الدور العالمي لمنظمة العمل الدولية

١٥. ويمثل توافق الآراء المتين بشأن برنامج العمل اللائق (وما حققناه معا منذ إقرار إعلان عام ١٩٩٨) إشادة بقوة الحوار الذي يمثل في حد ذاته السمة المميزة لمنظمة العمل الدولية. لكن في التحليل النهائي يكون الحوار الاجتماعي الوطني البنّاء أساس الهيكل الثلاثي الدولي ومصدر قدرتنا على أن نكون صوت المنشآت المنتجة والعمالة - عالم العمل - في نظام الإدارة العالمية الناشئ.

تعزيز منظمة العمل الدولية

١٦. وتنظر دورة مؤتمركم هذه في مقترحات تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية لخدمة هيئاتها المكونة في سياق العولمة. وتعزيز قوة منظمة العمل الدولية يعني مواصلة الإصلاحات المتعلقة بإدارة الموارد من أجل تحقيق نتائج فعّالة وتوثيق أواصر التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويوجد في بلدانكم كم ثري ومتنام من تجارب السياسات والبرامج المبتكرة، يوفر العناصر اللازمة للسير نحو العمل اللائق. ومنظمة العمل الدولية مركز مثالي لتبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بتلك السياسات والتجارب في عالم العمل.

الموارد

١٧. وأحرزت المنظمة تقدما لا يستهان به في تحسين فعالية عملياتها. وكما يبيّنه تقرير التنفيذ، تحسّنت خدمتنا للهيئات المكونة دون تغيير في القيمة الحقيقية لميزانيتنا. وسنواصل العمل على تحقيق المزيد من الفعالية لكن الطلبات على خدماتنا ما فتئت تزداد إلى حد أنها تفوق قدرتنا على تلبية طلبات مبرّرة على المشورة أو المساعدة. ولن يكون هناك مفر من التصدي لمسألة قاعدة الموارد المالية للمنظمة.

المضي قدما

١٨. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يمكننا أن نطمئن إلى الإصلاحات التي قمنا بها معا وإلى انتعاش قيمنا القديمة وهويتنا الثلاثية الفريدة بفضل مبدأ العمل اللائق. لكننا لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي في عالم عمل يتحول بوتيرة لم يسبق لها مثيل.

التخطيط للمستقبل

١٩. ومؤتمر حزيران/ يونيه السنوي هو قمة نظام الإدارة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. وآمل أن يتسنى لنا هذه السنة جمع طائفة عالمية من الآراء بشأن الوجهة التي ينبغي أن تتخذها منظمتنا في الفترة الممتدة إلى عام ٢٠١٥. ونستند في هذا الصدد إلى ما أحرزناه من تقدّم عتيد. ولدينا برنامج قوي وعملي ودينامي للنهوض بالعمل اللائق كجزء من الجهد الدولي الرامي إلى جعل التنمية تنمية مستدامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. بيد أن استمرار الاضطراب المالي ومخاطر التباطؤ الشديد في النشاط الاقتصادي في مناطق مهمة من العالم، أمور تنشئ تحديات جديدة يجب أن نأخذها في الاعتبار بالكامل.

هيكل التقرير

٢٠. ويناقش الفرع التالي من هذا التقرير الطرق التي يمكن أن يستجيب بها برنامج العمل اللائق إلى تفشي الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاضطراب المالي الناجم أصلاً عن أزمة القروض عالية المخاطرة التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والذي بات يهدد بانتكاس عالمي شامل. ويمكن لتدابير التعافي أن تمهد السبيل أمام نمط أكثر استدامة للتنمية العالمية وعولمة أكثر عدلا وأن تكون أكثر فعالية إذا ساهمت في أهداف العمل اللائق. ويدعو الجزء التالي من التقرير إلى مناقشة الدور الرئيسي الذي يؤديه العمل اللائق على الصعيدين الوطني والدولي. ويقود ذلك إلى التفكير بشأن كيفية بناء منظمة عمل دولية أقوى يمكنها دعم الهيئات المكونة لها في جهودها من أجل تمكين العديد من العاملات والعمّال من التمتع بعمل لائق.

٢ - الأزمة المالية: الأسباب والنتائـــج

الإجراءات الدولية اللازمة للحد من الإضرار بالاقتصاد الحقيقي

المخاطر على الاستقرار والتقدم

٢١. تقع المسؤولية الرئيسية عن إيجاد الحلول السياسية الملائمة لانعدام التوازن الهيكلي والأزمة الحالية في النظام المالي العالمي، على كاهل منظمات دولية أخرى - صندوق النقد الدولي، مصرف التسويات الدولية ومحافل أخرى. لكن من واجبنا، وفقاً لولاية منظمة العمل الدولية بموجب إعلان فيلادلفيا، المتمثلة في دراسة وبحث تأثير جميع السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية الدولية على قيم منظمة العمل الدولية وأهدافها، أن يكون لنا رأي في هذه المسائل. ومن الواضح أن انعدام الاستقرار وحالات التراجع في عالم المال أمور تهدد الاستقرار والتقدم في عالم العمل. ويتفشى انعدام التيقن من تكلفة الحصول على القروض من مركز الاضطراب الأصلي في قطاع تمويل الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدان أخرى وأجزاء أخرى من الاقتصاد. وتوقعات نطاق التباطؤ وعمقه وامتداده الدولي تزداد قتامة، إذ يتوقع تقرير *الآفاق الاقتصادية العالمية*، الصادر عن صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو العالمي ٣,٧ في المائة في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، مبيّناً وجود احتمال بنسبة ٢٥ في المائة أن يتدنى نمو الاقتصاد العالمي إلى نسبة ٣ في المائة أو أقل في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وهو ما يعادل انتكاسا عالمياً[1]. وبدأت البطالة ترتفع في الولايات المتحدة ويحتمل أن يتراجع انخفاض أعداد العاطلين عن العمل في أوروبا. وفي البلدان النامية، أدّى التباطؤ الاقتصادي والأزمات المالية فيما مضى إلى ارتفاع الفقر والعمالة غير المنظمة. ويُضاف إلى ذلك هذه السنة عامل ارتفاع أسعار الأغذية، الذي يؤثر بقساوة على الفئات منخفضة الدخل في بلدان كثيرة.

تحذيرات صندوق النقد الدولي من خطورة الأزمة

٢٢. ونطاق إعادة الهيكلة المالية الجارية حاليا وحدّة ضائقة الائتمان ربّما يجعلان الأزمة المالية الراهنة أشد أزمة منذ الكساد العظيم، ويمكن أن يؤديا إلى نمو أبطأ بصورة ملحوظة في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان صناعية أخرى طيلة فترة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات[2]. ورغم أن الاقتصادات الكبيرة في العالم النامي قد تتسم ببعض المرونة للتكيف مع تأثيرات ضائقة القروض

---

[1] انظر: IMF: *World Economic Outlook* , Apr. 2008, Executive summary.

[2] انظر:

C.M. Reinhart and K.S. Rogoff: *Is the 2007 U.S. sub-prime financial crisis so different? An international historical comparison* , National Bureau of Economic Research, Working Paper 13761, 5 Feb. 2008 version.

تضخم قطاع المالية يزعزع استقرار عالم العمل

أسواق المال تفقد الصلة مع الواقع

٢٣. شهد وزن الأصول المالية مقارنة بقيمة الناتج الإجمالي، كما يقاس ذلك في الحسابات الوطنية، نموا ملحوظا في السنوات القليلة الأخيرة. وفي عام ٢٠٠٦، كانت الأصول المالية العالمية (بما في ذلك رسملة أسواق الأسهم وضمانات القروض والأصول المصرفية) تعادل أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي[٤]. وفي أي يوم من أيام نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، كان متوسط رقم الأعمال اليومي لسعر الفائدة وعقود مشتقات العملة الأجنبية غير التقليدية يضاهي ٢٠٩٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أنه فاق ما كان عليه قبل ثلاث سنوات بنسبة ٧١ في المائة[٥]. ويعادل ذلك ٥٠ مقدار قيمة يوم واحد من الصادرات العالمية[٦]. وارتفعت الأصول التي تديرها صناديق تحوّط من ٣٩ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى ١٩٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧[٧]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت أرباح الشركات المالية ٤١ في المائة من مجموع الأرباح بعد خصم الضرائب في عام ٢٠٠٧، بعدما كانت تبلغ ٥ في المائة في عام ١٩٨٢[٨]. وفي مدينة نيويورك، دفع ثلث الرواتب في القطاعات المالية[٩].

أهداف الربح الخيالية تضر بالاستثمار المنتج

٢٤. وباتت المستويات العالية للأرباح والرواتب المعيار في قطاع المالية. وتمثلت إحدى عواقب تضخم "توقعات الأسواق" المالية في الضغط الكبير الواقع على النتائج الفصلية للشركات المنتجة، مما يشجع على وضع تكتيكات قصيرة الأمد لزيادة المداخيل بدلا من استراتيجيات استثمار متوسطة الأمد. وقد ساهم إضفاء "النزعة المالية" على الاقتصاد في تغيير طبيعة المنشآت وآفاقها الإستراتيجية وهو ما يؤثر بدوره على العمال والحوار الاجتماعي وعلاقات العمل والاستقرار الاجتماعي. وأدّى الانجذاب نحو الأرباح المحققة على المدى القصير من منتجات مالية جديدة مختلفة واحتمالات المضاربة إلى استنزاف موارد الاقتصاد المنتج. ويبيّن تطور أزمة قروض الرهن العقاري عالية المخاطرة إلى أزمة قروض هيكلية أوسع بكثير وتراجع الاقتصاد، إلى أي حد كانت مؤسسات مالية ضخمة محترمة تركز على المضاربة على أكوام من المعاملات الورقية غير الشفافة على حساب الاقتصاد المنتج.

تقلب أسعار الصرف يضر بالمنشآت المستدامة

٢٥. ويتمثل بعد إضافي لتقلب سوق الأموال في التقلبات الواسعة لأسعار صرف أهم العملات. وعدم انتظام أسعار صرف أهم العملات يؤثر مباشرة في قدرة الصادرات على المنافسة وموازين البلدان التجارية واستدامة المنشآت. وتتأثر الجهود الجبارة التي يبذلها المديرون والعمال معا من أجل تحسين الإنتاجية تأثرا جسيما، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على علاقات العمل والاستقرار الاجتماعي.

---

[3] انظر: IMF: *World Economic Outlook* , Executive summary, op. cit.

[4] انظر: IMF: *Global Financial Stability Report* , Washington, DC, 2007, table 10.

[5] انظر:

R. Stever, C. Upper, G. von Peter: "Highlights of international banking and financial market activity", Quarterly review, Bank for International Settlements, Basel, Dec. 2007.

[6] منظمة التجارة العالمية: التقرير السنوي، جنيف، ٢٠٠٧.

[7] انظر: "Plenty of alternatives", in *The Economist* , 1 Mar. 2008.

[8] انظر:

M. Wolf: "Why it is so hard to keep the financial sector caged", in *Financial Times* , 5 Feb. 2008.

[9] انظر:

J. Gralla: "US financial sector slices 52,500 jobs in 6 months", 14 Feb. 2008, available at http://www.reuters. com/article/bankingFinancial/idUSN1355313320080214.

آن الأوان كي يقول "الاقتصاد الحقيقي" كلمته

٢٦. والنظام المالي المضطرب والمتقلب والمتجه إلى المضاربة، يضر بالنمو والاستثمار المنتج. وتمثل الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية الوجه الآخر للعملة، أي: الاقتصاد المنتج المبتكر الذي يولّد منتجات وخدمات للسوق ووظائف للعمّال. ويقتضي "الاقتصاد الحقيقي" وجود نظام نقدي ومالي مستقر وسليم يؤدي إلى تضخم ضعيف ومعدلات فائدة معقولة ووصول موثوق إلى القروض من أجل استثمار منتج، ولا ينقل تقلبه إلى النمو ودورة الإنتاج. وحسب الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية، قد يكون بوب لوز، نائب رئيس شركة جنيرال موتورز، هو خير من صوّر الوضع بالقول: نمو الاقتصاد الحقيقي يتحقق بفضل الإنتاج ذي القيمة المضافة. ولا يمكنك تحقيق نمو في الاقتصاد الحقيقي بالاتجار في قطع من الأوراق. وعلينا أن نعاود تعلم هذا الدرس مرارا وتكرارا"[١٠].

تراجع الثقة بالنظام المالي

٢٧. ويمكن أن تساق أسباب عديدة لكل ما حدث، لكن هناك خلاصة واحدة مقبولة عموما للوضع الحالي هي: انعدام الثقة. انعدام الثقة بقدرة السلطات المالية والنقدية على تبيّن حدوث أزمة وشيكة والتعامل معها في الوقت المناسب؛ وانعدام الثقة بقدرات، بل باستقلالية، وكالات التصنيف الائتماني في تقييم المخاطر كما ينبغي؛ وانعدام الثقة فيما بين المصارف لإقراض بعضها البعض بسبب غياب الشفافية فيما يتعلق باحتمال خفض قيمة الموجودات مستقبلا؛ وانعدام الثقة بقدرات الأسواق المالية على تنظيم نفسها. وهو ما أدّى إلى تراجع ثقة المستهلك بشكل عام.

ينبغي أن تحدد تدابير التعافي مسار التنمية المستدامة

٢٨. وعند إصلاح الضرر الناتج عن الأزمة المالية يمثل الإنصاف اعتبارا أساسيا. وينبغي أن يحصل أضعف فئات المجتمع على أكبر قدر من الدعم. وقد كانت الأزمة وراء مطالبات فورية عديدة بزيادة الشفافية وزيادة مراقبة الأسواق والمؤسسات المالية وتنظيمها، بما في ذلك إصلاح الحوافز ونظم تسديد المؤسسات المالية. وأسواق الائتمان تقوم على الثقة، وإعادة المصداقية إليها يقتضي إجراءات وطنية ودولية تمنع الإقراض الجزافي وتشجّع الاستثمار في المنشآت المستدامة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعالج تدابير التعافي أوجه الاختلال الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي أفضت إلى نمط مضطرب للنمو العالمي.

تفادي نظام معرّض للأزمات

٢٩. وقد تعرّض الاقتصاد إلى مخاطر جديدة بسبب التدفقات المالية الدولية الكبيرة المقترنة بمخاطر التقلب العالية. ومنذ السبعينات، سُجّل ما يفوق ١٠٠ أزمة مالية هيكلية مختلفة الأشكال. ومنذ ١٩٩٧، عشنا الأزمة الأسيوية ثم أزمات الاتحاد الروسي وتركيا والبرازيل والأرجنتين، وانفجار فقاعة الإنترنت في عام ٢٠٠٠، واليوم نعيش أزمة رهون القرض العقاري عالية المخاطرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها في جميع أنحاء العالم. وهي كثيرة بالنسبة لفترة لا تتعدى عشر سنوات، وتوحي بوجود أوجه اختلال أساسية في آليات الاقتصاد العالمي الجديد تحتاج إلى الاهتمام إذا أريد أن يكون التعافي من الأزمة الحالية دائما.

الأزمة المالية تستدعي استجابة عالمية

٣٠. ويقتضي نطاق الأزمة وطابعها العالمي استجابة عالمية منسقة من أجل الحفاظ على الاقتصاد العالمي. ونأمل جميعا أن تحول تدابير المصرف الاحتياطي الفدرالي والحكومة والكونغرس في الولايات المتحدة دون تباطؤ عميق ومطول وأن تمنع إجراءات البلدان الصناعية الأخرى المتأثرة بصورة مباشرة انتشار الأزمة. وأفاد مدير صندوق النقد الدولي، السيد دومينيك ستروس كان، بأن "الاقتصاد العالمي دخل مرحلة حرجة، إذ تتفشّى الأزمة المالية بحيث تشمل الاقتصاد الحقيقي. وبات هذا الأمر مشكلة عالمية تقتضي حلا عالميا. ولابد من أن تنضم الأسواق الناشئة إلى البلدان الصناعية في استجابة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية. ويتيح هذا النهج التعاوني أفضل أمل لضمان استقرار الاقتصاد العالمي"[١١]. كذلك دعا المعهد الدولي للشؤون المالية، الذي يجمع مصارف تجارية واستثمارية كبيرة ومؤسسات مالية أخرى، إلى اعتماد "تدابير صارمة ترمي إلى استعادة الثقة بالأسواق المالية ودعم النمو العالمي والحفاظ على أسواق عملات أجنبية منظمة"[١٢].

مبادرات سياسات العمل اللائق بوصفها جزء من الاستجابة المتسّقة

٣١. وتمثل قدرة النظام متعدد الأطراف على التعاون في تيسير ظهور استجابة سياسية متسقة للتباطؤ العالمي مسألة ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة

---

[10] وارد في *نيوزويك*، ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٨.

[11] في خطاب أمام المجلس الهندي للبحوث المعني بالبحوث الاقتصادية الدولية، نيودلهي، ١٣ شباط/ فبراير ، ٢٠٠٨.

[12] رسالة بشأن تحديد السياسات موجهة إلى رئيس اللجنة النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. توجد على العنوان الإلكتروني: http://www.iif.com/

النمو العالمي وتزايد أوجه الاختلال الاقتصادي والاجتماعي

انفتاح الأسواق الدولية يغذي نمو الاقتصاد العالمي

٣٢. فاق متوسط النمو العالمي نسبة ٥ في المائة على مدى فترة الأعوام الأربعة منذ عام ٢٠٠٣ والتعافي من انفجار فقاعة الإنترنت. وتراوح متوسط النمو في البلدان النامية بين ٧ و٨ في المائة منذ عام ٢٠٠٤، بل إن بلدان آسيا ورابطة الدول المستقلة بلغت معدلات أعلى تراوحت بين ٨ و١٠ في المائة. ونمت الصادرات بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إذ ناهز معدل نموها ٧ في المائة سنويا. وتنمو الاستثمارات المباشرة العابرة للحدود بمعدل يناهز ١٣ في المائة سنويا. ويتوقع أن ترتفع نسبة الصادرات العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥[١٤]. وسجلت القيم في أسواق الأسهم أرباحا فاق متوسطها ٨ في المائة سنويا. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان ١٣٠٦ مليارات من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل زيادة بثلاثة أضعاف مقارنة بعام ١٩٩٦. وتستمر هيمنة منشآت البلدان المتقدمة (٨٤ في المائة من المجموع) على تدفقات الاستثمار العالمي من البلدان، رغم أن نسبة تلك التدفقات من المناطق النامية ما فتئت تزداد[١٥].

تزايد الفوائض وحالات العجز الكبيرة

٣٣. غير أن أوجه اختلال التوازن الاقتصادي بين البلدان تزايدت في أثناء التقلب. وتصدّر ثلاثة بلدان (الصين واليابان وألمانيا) قرابة نصف مجموع تدفقات رؤوس المال العالمية، في حين يستورد بلد واحد (الولايات المتحدة) نحو ٦٠ في المائة من مجموع رأس المال. وتلقت الأسواق الناشئة والبلدان النامية تدفقات رأسمال بلغ مجموعها ٩٩٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦، لكن التدفقات من تلك البلدان بلغت ١٧٢٤ مليار دولار، بحيث بلغ صافي تنقل الموارد المالية من الأسواق الناشئة والبلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ٧٣١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦[١٦]. ويفوق ذلك سبعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية في مجموعها. كذلك، تجاوزت تحويلات العمّال قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية إذ بلغت ١٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وفي الآن ذاته، انخفض الإقراض الرسمي بقدر كبير وازداد تسديد القروض المقدمة من مصادر عامة زيادة حادة. وعملت بلدان كثيرة على تجميع احتياطيات هائلة من العملة الأجنبية، إذ سعى البعض منها إلى تجنب الاقتراض متعدد الأطراف مستقبلا. ولا تزال البلدان منخفضة الدخل تعتمد على الإقراض متعدد الأطراف باعتباره المصدر الرئيسي لرأس المال الجديد. وتعود أوجه اختلال أخرى إلى الزيادة الحادة المسجّلة مؤخرا في أسعار الطاقة والأغذية. وقال وزراء الاقتصاد والمالية الأفارقة إن "الارتفاع المسجل مؤخرا في الأسعار الدولية للأغذية، الذي يمكن أن يمثل تحولا هيكليا ذا تبعات طويلة الأمد، يشكل خطرا كبيرا على نمو أفريقيا وسلمها وأمنها"[١٧].

تراجع أعداد الذين يعيشون في الفقر المدقع ...

٣٤. لقد تراجع الفقر المقيس بمعيار خطي الفقر المتمثلين في دولار أمريكي واحد ودولارين أمريكيين في اليوم بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وقد قُدّر عدد سكان المناطق النامية الذين

---

[13] ناقش الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة، التابع لمجلس الإدارة، في اجتماعه المعقود في آذار/ مارس ٢٠٠٨، ورقة بشأن *التوقعات والسياسات الحالية المتعلقة بالعمل اللائق: تحدي التعاون متعدد الأطراف وتناسق السياسات من أجل عولمة عادلة*. الوثيقة: GB.301/WP/SDG/1.

[14] البنك الدولي: *التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨*. واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧.

[15] الأونكتاد: *تقرير الاستثمار العالمي*، جنيف، ٢٠٠٧، الفصل ١.

[16] انظر: IMF: *Global Financial Stability Report*, 2007, op. cit.

[17] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة، ولجنة الاتحاد الإفريقي، الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد الأفريقي ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، مشروع البيان الوزاري لعام ٢٠٠٨، أديس أبابا، ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

... لكن العديد من الناس في العالم النامي ما زالوا ضعفاء

٣٥. ومعدل نمو متوسط دخل الفرد بنسبة ٥ في المائة في السنة، وهو معدل حققته البلدان النامية كمجموعة منذ عام ١٩٩٩، يعني زيادة الدخل بثلاث أضعاف على مدى جيل واحد (٢٥ سنة). غير أن نمو متوسط الدخل، كما نعلم جيدا، يعطي صورة غير كاملة. ويتراجع عدد الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد بسرعة أكبر من تراجع عدد الذين يعيشون بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم. وهو أمر متوقع بحيث يلتحق المنفلتون من الفقر المدقع بالذين يعيشون بما بين دولار واحد ودولارين في اليوم. ويعني ذلك أنه حتى إذا تأكدت التوقعات الحالية فسيبقى الفقر النسبي والمطلق منتشرا في عام ٢٠١٥، حيث سيظل يعيش ما يزيد على ملياري شخص بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم. وهو ما يعادل شخصا من كل ثلاثة أشخاص يعيشون في العالم النامي[٢٠]. زد على ذلك أن قرابة نصف إجمالي الفقر في البلدان الفقيرة هو فقر عارض بعكس الفقر المزمن (أي أن الناس يعيشون الفقر ثم يخرجون منه نتيجة تغير الظروف، سواء تعلق الأمر بالعمالة أو الصحة أو مخاطر الحياة أو الفرص الجديدة)[٢١]. ويعني ذلك أن عدد الذين يعيشون في الفقر أو عدد المعرضين له يفوق عدد من يعيشون تحت خط الفقر في أي وقت.

استمرار ارتفاع عدد الفقراء العاملين

٣٦. ولا يزال الفقر مرتفعا في البلدان النامية في صفوف النساء والرجال في سن العمل، لاسيما حيثما كان الاقتصاد المنظم صغيرا. وعدد الأشخاص العاملين والذين يعيشون مع أسرهم بدخل أدنى من دولارين أمريكيين للفرد يفوق ٨٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، ويناهز ٥٠ في المائة في جنوب شرق آسيا و٢٢ في المائة في أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة. ويرجح أن معظم الفقراء العاملين يكسبون قوتهم في الاقتصاد غير المنظم. وعادة ما يعتبر هؤلاء، في استقصاءات القوة العاملة، "عمالاً لحساب أنفسهم"، ويلاحظ أن هذه الفئة نمت بوتيرة أسرع من فئة الموظفين في السنوات الأخيرة، لاسيما في أفقر البلدان. وبلغت نسبة العاملين لحساب أنفسهم ٣٣ في المائة من العمالة العالمية في عام ٢٠٠٦، وسُجلت أكبر الأعداد في أفريقيا جنوب الصحراء (٤٨ في المائة) وفي جنوب آسيا (٤٧ في المائة). ويشكل العاملون لحساب أنفسهم وعمال المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، والعاملون بأجور غير مأمونة أغلبية العاملين في الاقتصادات غير المنظمة في العالم النامي[٢٢].

استمرار الفقر وانخفاض الأجور في بعض البلدان الغنية

٣٧. وقد بلغت مستويات الفقر النسبي في البلدان الصناعية (استنادا إلى عتبة ٥٠ في المائة من الدخل الوسيط[٢٣]) ١٠,٦ في المائة في ٢٠ بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٠، بعد أن كانت تبلغ ٩,٤ في المائة في منتصف الثمانينات. وفي ٢٤ بلدا من بلدان المنظمة، بقيت نسبة الأجور المنخفضة (أي نسبة العمال الذين يتقاضون أقل من ثلثي

---

18 البنك الدولي: *التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨* ، مرجع سابق، الجدول ١-٥.

19 البنك الدولي: *تقرير الرصد العالمي ٢٠٠٨* : "الأهداف الإنمائية للألفية والبيئة". واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨.

20 يتمثل اعتراض آخر في أن التقديرات العالمية للفقر تحسب باستخدام معدل صرف افتراضي، يسمّى "تعادل القوة الشرائية"، يأخذ فوارق الأسعار في الاعتبار. وقد أعيد مؤخرا حساب هذه التعادلات باستخدام معلومات جديدة وإضافية متعلقة بالأسعار وأنماط الاستهلاك. كما ستوضع تقديرات جديدة للفقر، ويحتمل أن تشير إلى أرقام أعلى فيما يتعلق بالسنة الأساسية ١٩٩٠ والسنوات الأخيرة. لكن وتيرة التراجع قد تظل كما هي.

21 انظر:

S. Dercon and J. Shapiro: *Moving On, Staying Behind, Getting Lost: Lessons on poverty mobility from longitudinal data,* Global Poverty Research Group, Oxford, Mar. 2007.

22 المعلومات مستقاة من مكتب العمل الدولي: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧.

23 الدخل الوسيط هو مستوى الدخل الذي يعيش فوقه نصف السكان ودونه النصف الآخر.

النمو في ظل عولمة قائمة على المال يوسّع الفوارق الاجتماعية

ضغوط السوق وتغييرات السياسات تؤدي إلى زيادة انعدام المساواة

٣٨. لم يشمل النمو، لاسيما في السنوات الخمس الأخيرة من انتشار "النزعة المالية"، الأسر العاملة في بلدان كثيرة، نامية ومتقدمة على حد سواء. وفي بعض البلدان، نجم اتساع فوارق الأجور عن الزيادة الحادة في دخل الفئات الأعلى أجرا، لاسيما أصحاب الدخول الأعلى الذين يشكلون نسبة ١ في المائة[٢٧]. وتشمل التفسيرات الممكنة الأخرى التي يتواتر ذكرها فيما يتعلق بزيادة انعدام المساواة التغيير التكنولوجي المنحاز من ناحية المهارات وتحرير التجارة والانفتاح المالي، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الصعوبة بمكان فصل عنصر عن آخر، لكن يبدو مع ذلك أن علاوة الأجور الخاصة بالعمال الماهرين المطلوبين بقدر كبير في سوق العمل، قد زادت وقد يكون ذلك ناتجا عن تضافر تلك القوى. زد على ذلك أن إصلاحات سوق العمل الرامية إلى تعزيز المرونة والحد من تكاليف اليد العاملة وتخفيضات الإعانات الاجتماعية وتدني السياسات الضريبية التصاعدية وضعف المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي وتجاهل الأجور الدنيا، إصلاحات ساهم جميعها في إضعاف مكانة النصف الأدنى لأصحاب الأجور في معظم البلدان[٢٨]. وفي المقابل، توجد تجارب حسنة تقوم على تكييف وتحديث مؤسسات سوق العمل وتنظيمها عن طريق الحوار الاجتماعي ونهج الأمن المرن. وسنعود إلى هذه المسائل في الفرع التالي.

اشتداد المنافسة يعرض علاقات العمل للضغط

٣٩. وأدى اتساع نطاق التجارة ونظم الإنتاج على امتداد العالم وحركات رأس المال الدولية إلى اشتداد المنافسة بين العمّال في أسواق العمل. وقد زاد تنوع العمالة فكان سببا في ضعف الوضع التفاوضي في العمل. وقد تحول ميزان القوى ضد مصلحة العمّال مرجحا بالخصوص كفة المنشآت التي يمكنها إسناد الإنتاج إلى الخارج. وبما أن المنافسة تعرض المنشآت إلى ضغوطات جديدة وأشد حدة فإنها باتت أكثر تأثرا بتكاليف العمل والتكاليف الثابتة عموما، ولاسيما في قطاعات ذات كثافة عمالية أكبر.

جذور الأزمة تكمن في عولمة غير متوازنة

٤٠. ولقد أنشأت العولمة قنوات اقتصادية مهمة فيما بين البلدان، وهو ما من شأنه أن ينعش النمو ولكن أيضا أن يفشي الكساد. وتتأثر التطورات التي تشهدها أسواق العمل بتلك التي تشهدها الأسواق

---

[24] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: *آفاق العمالة*، باريس، ٢٠٠٧، الجدول حاء.

[25] المفوضية الأوروبية: العمالة في أوروبا.

[26] جارد برنستاين، كبير الاقتصاديين في معهد السياسات الاقتصادية، واشنطن العاصمة، في كلمة موجهة إلى اللجنة الفرعية المعنية بوكالات العمل والصحة والخدمات الإنسانية والتعليم والوكالات ذات الصلة، ١٣ شباط/ فبراير، ٢٠٠٨. انظر: http://www.epi.org/webfeatures/viewpoints/20080213_bernstein_testimony.pdf

[27] انظر:

A. Atkinson: "The distribution of earnings in OECD countries", in *International Labour Review*, Vol. 146, No. 1-2, Geneva, 2007.

[28] خطاب السيد خوان سومافيا، المدير العام لمكتب العمل الدولي، أمام اللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠-٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧) متاح على:
http://www.ilo.org/public/english/bureau/dgo/speeches/somavia/2007/imfcdc.pdf

الأزمة دافع لإعادة التفكير في السياسات

تتخذ البنوك المركزية إجراءات توافقية لوقف انتشار الكساد المالي

٤١. بما أن ظهور خطورة الأزمة المالية كان تدريجيا، فإن البنوك المركزية اتفقت على إجراءات لضمان حصول المصارف على السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها. وزيادة على ذلك، خفض المصرف الاحتياطي الفدرالي إلى حد كبير من معدلات الفائدة الرسمية. كما أن مصارف مركزية أخرى خفضت معدلاتها، وإن كان ذلك بنسبة أقل، أو توقفت عن زيادتها كما فعل البنك المركزي الأوروبي. غير أن تخفيض معدلات الفائدة قد لا يكفي لإحداث انقلاب إيجابي في الاقتصاد لأن أصحاب المشاريع قد لا يكونون مستعدين للاستثمار بسبب تراجع الطلب. وبالمثل، من شأن انخفاض معدلات الفائدة أن يُسّهل على الشركات والأسر المعيشية تقليص ديونها لكنه لا يشجعها بالضرورة على الإنفاق. وهكذا، يمثل الانتقال إلى سياسة مالية توسعية خيارا آخر للحكومات.

تتغير السياسات إذ يخيم شبح الكساد

٤٢. وفي ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٨، وقّع الرئيس بوش قانونا للتحفيز الاقتصادي ينص على ضخ مبلغ ١٥٢ مليار دولار أمريكي في الاقتصاد من خلال تخفيضات في ضرائب الأسر والمشاريع وزيادة إعانات البطالة والشيخوخة. ويعادل ذلك نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة وسيبدأ تنفيذه في منتصف السنة. واقترحت الحزمة في الأصل في منتصف كانون الثاني/ يناير واعتمدت بسرعة في الكونغرس بدعم من الحزبين. وقد اتخذت بلدان قليلة أخرى مثل هذه التدابير رغم أن الأمم المتحدة أشارت مؤخراً إلى أنه "لا بد من تحفيز عالمي للطلب لئلا يتحول تباطؤ وتيرة اقتصاد الولايات المتحدة إلى انتكاس وينتقل إلى بقية العالم"[٢٩]. واقترحت الأمم المتحدة، في جملة ما اقترحته، رفع الإنفاق العام على الضمان الاجتماعي وخدمات الصحة والتعليم، ولاسيما تلك الموجّهة إلى سكان الريف في بلدان من قبيل الصين، وإنهاء التشدد النقدي في أوروبا واليابان.

الاستعداد لاحتمال تواصل التباطؤ في الولايات المتحدة

٤٣. ويستوعب انخفاض معدلات الفائدة والدعم المالي وانخفاض سعر الدولار تباطؤ وتيرة الاقتصاد في الولايات المتحدة، لكن أوجه الاختلال الهيكلية، لاسيما فيما بين الادّخارات المحلية والاستهلاك، والعجز الحكومي والحساب الجاري لميزان المدفوعات قد لا تزول. وقد لا يؤدي اقتصاد الولايات المتحدة دور "مستهلك الملاذ الأخير" في الاقتصاد العالمي[٣٠]. وسيثير ذلك أيضا تساؤلات بشأن الاعتماد على الصادرات كمحرك أساسي للنمو في عدد من البلدان النامية، وإلى أي حد ستظل البلدان ذات الفائض تمول العجز الأمريكي، ما دامت عوائد السندات الحكومية ضئيلة والدولار ضعيفاً.

توسيع أسس النمو العالمي

٤٤. وشكلت الصادرات إلى الولايات المتحدة وبلدان صناعية أخرى مكونا مهما في الطفرة الأخيرة في نمو بلدان نامية. وقد بلغت الصين وبلدان جنوب شرق آسيا مكانة مهمة في تجارة السلع المصنعة وساهمت أيضا في نمو صادرات البضائع بفضل طلبها العالي على الوقود والمواد الأولية[٣١]. وفيما ساهمت عوامل أخرى في تسريع وتيرة النمو في بلدان نامية، بما فيها الإصلاحات السياسية لتحفيز الاستثمار المحلي والمنافسة، يشكل تأثير انخفاض أسواق الصادرات على أداء الاقتصاد عموما مدعاة للقلق. وفيما يتعلق بالسياسات قصيرة ومتوسط الأمد التي بإمكانها تخفيض واحتواء تأثيرات العوامل الخارجية على البلدان النامية لإعادة موازنة الاقتصاد الأمريكي، قد يكون من المهم تخفيض الاعتماد على الصادرات كمحرك للنمو عن طريق تحفيز الاستهلاك المحلي والاستثمار المولد للوظائف، ولاسيما في البلدان التي تسمح ميزانيتها وميزانها الخارجي بفعل ذلك.

---

[29] الأمم المتحدة: *الحالة الاقتصادية العالمية والتوقعات العالمية*، ٢٠٠٨، الصفحتان ix-viii.

[30] استخدمت عبارة "مستهلك الملاذ الأخير" كثيرا لوصف اقتصاد الولايات المتحدة، لكنها استخدمت لأول مرة في ورقة مقدمة من وبين غودلي وبيل مارتن إلى معهد ليفي في عام ١٩٩٩ بعنوان: "إلى أي حد يمكن أن يتراجع الادخار الأمريكي؟"

[31] مثلت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٥ وجهة ٢١,٤ في المائة من مجموع صادرات الصين، مقابل ٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٠، حسب *دليل إحصائيات* الأونكتاد، ٢٠٠٦.

تثبيت النظام

٤٥. ويؤثر انعدام الاستقرار المالي على النمو والدخل والعمالة لا على المدى القصير فقط بل أيضا على المدى الأطول، كما شهدناه غداة الأزمة المالية الأسبوية مثلا[٣٢]. ويمكن أن تشكل المبادرات في إطار العمل اللائق عنصرا مهما من استجابة سياسية دولية[٣٣].

تعزيز القدرة الشرائية لغير الميسورين

٤٦. ويتناول إرساء نظم ضمان اجتماعي ذات تغطية أوسع في البلدان النامية أوجه الاختلال الاجتماعية والاقتصادية التي تضعف استدامة التنمية. وتسجّل البلدان النامية متوسطة الدخل، وبخاصة في آسيا، معدلات ادخار عالية (تصل أحيانا إلى ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك إلى حد ما بهدف التصدي لنقص التأمين الصحي الشامل والتأمين على الشيخوخة فضلا عن تغطية تكلفة التعليم. ونظم الضمان الاجتماعي حسنة التصميم تمنح حماية عامة أفضل وتحرّر الدخل لأغراض الاستهلاك وتنعش من ثم الطلب المحلي والعالمي. كذلك، يمكن لسياسات تحديد الأجور الدنيا أن تعوض عن ضعف القدرة التفاوضية للعمال الأدنى أجرا وأن تكفل تقاسم فوائد النمو على نحو أكثر عدلا بين العمال وأصحاب العمل.

سياسات النهوض بالمنشآت المستدامة

٤٧. وإلى جانب التدابير الرامية إلى توسيع الحماية الاجتماعية، يمكن أن تضع بلدان كثيرة تدابير لإرساء بيئة ملائمة لإنشاء المنشآت ونموها أو تحويلها على أساس مستدام يجمع بين السعي المشروع إلى تحقيق الربح - وهو أحد أهم محركات النمو الاقتصادي - والحاجة إلى تنمية تحترم كرامة الإنسان والعمل اللائق والاستدامة البيئية. ويمكن لبلدان كثيرة أن تستعين باستراتيجية منظمة العمل الدولية من أجل تعزيز المنشآت المستدامة التي صيغت وأقرت في دورة مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٧[٣٤]، بهدف ضمان حلول الاستثمار الخاص، للمشاريع الأصغر خصوصا، في صميم الاستراتيجيات الرامية إلى كبح الانتكاس وحث انتعاشة سريعة. وأعتقد أن استنتاجات مؤتمر العمل الدولي بشأن المنشآت المستدامة يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في دمج أهدافنا الإستراتيجية الأربعة في السياسات وتوفير أساس سليم للتعاون مع منظمات دولية أخرى.

تنمية الموارد البشرية

٤٨. ويشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وربط ذلك باحتياجات المنشأة وسيلة أخرى لتهيئة الاقتصادات للتعافي. وفي بلدان كثيرة، كان نقص المهارات مصدر اختلال متنام على مدى النهضة الاقتصادية[٣٥].

السير على درب التنمية المستدامة

٤٩. ويمكن أن يشكل الاستثمار في البنية الأساسية حافزا مباشرا مهما للعمالة. وينبغي في أمثل الأحوال بدء برامج الاستثمار هذه في فترة الانكماش كيما تفعل فعلها عند الضرورة. وبما أن بلدانا كثيرة تتطلع إلى تجديد بنيتها الأساسية كجزء من استراتيجيات تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، يمكن أن تشكل برامج خلق "وظائف خضراء" (وظائف تكون مستدامة من الناحية الاقتصادية والبيئية) جزءا من إستراتيجية ترمي إلى التصدي للتباطؤ. وتبيّن مثلاً أن الاستثمار في بناء الهياكل العازلة مصدر عمالة قيّم في قطاع البناء فضلا عن إسهامه الكبير في توفير الطاقة. وتتيح قطاعات أخرى فرصا مماثلة.

مساهمة برنامج العمل اللائق في تدابير التعافي

٥٠. ويساهم النمو المتوازن داخل البلدان مساهمة كبيرة في إرساء بيئة اقتصادية دولية أكثر استقرارا. وعلى الصعيد الدولي، لا بد من زيادة التناسق بين سياسات التجارة والمعونة والمالية بهدف معالجة أوجه الاختلال العالمية، كما أشارت إليها اللجنة العالمية في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٤ وأعاد تأكيده مشاركون كثيرون في منتدى منظمة العمل الدولية المعقود في لشبونة بشأن

---

[32] مكتب العمل الدولي: *النمو والاستثمار والوظائف: البعد المالي الدولي* ، مجلس الإدارة، الدورة ٢٩٤، جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٥، الوثيقة (GB.294/WP/SDG/2(& Corr.).

[33] اعتمدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، قرارا شاملا بشأن تشجيع العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، وهو ما يبين الترابط بين برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الدولي للتنمية (E/CN.5.2008/L.8).

[34] مكتب العمل الدولي: *تعزيز المنشآت المستدامة*، تقرير لجنة المنشآت المستدامة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، جنيف، ٢٠٠٧.

[35] ترد هذه المسألة في جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي لهذه السنة. التقرير الخامس *(مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية)* مناقشة متعمقة.

[36] مكتب العمل الدولي: *تقرير منتدى منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق من أجل عولمة عادلة*، مجلس الإدارة، الدورة ٣٠١، جنيف، آذار/ مارس ٢٠٠٨، الوثيقة (.GB.301/WP/SDG/2(Rev.

[37] مكتب العمل الدولي: *استراتيجيات العمالة من أجل البرامج القطرية للعمل اللائق: مفاهيم ونهُج وأدوات لتنفيذ برنامج العمالة العالمي*، مجلس الإدارة، الدورة ٢٩٥، جنيف، آذار/ مارس ٢٠٠٨، الوثيقة GB/295/ESP/1/1.

٣ - العمل اللائق في صلب التقدم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي

العمل اللائق مرتبط بأهداف أخرى عديدة

٥١. إن التقدم الذي حققناه في وضع إجراءات لصالح العمل اللائق يتيح اليوم فرصا جديدة. ويمكننا تدعيم برنامج العمل اللائق وتعزيزه بإقامة روابط مع أهداف أخرى عديدة في مجموعة واسعة من الحالات. وأؤمن بوجود مسارات عمل لائق في جميع البلدان تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وبرنامج العمل اللائق برنامج شامل ومتكامل، لكن من الممكن تصميمه وفقا لاحتياجات محددة - وهي احتياجات تعكس دورات حياة الأسر والتطلعات الجماعية للمجتمعات وأولويات التنمية وأهداف البلدان. ويساهم العمل اللائق بقدر كبير في هذه الأهداف العامة بحكم نطاقه وأهميته الرئيسية. وفي الآن ذاته يمكننا، عن طريق إبراز مكانة العمل اللائق الرئيسية، أن نبين أن الإجراءات المتخذة في مجالات أخرى ينبغي أن تسهم في إحراز تقدم على مستوى الحقوق في العمل والعمالة والأمن والتمثيل والحوار. وفي وقت يبحث فيه العالم عن نهج جديدة وأكثر استقرارا ومساواة في النمو والتنمية، يقدم برنامج العمل اللائق بدائل متوازنة.

الدراسات الاستقصائية تؤكد انتشار الطلب على العمل اللائق

٥٢. والعمل اللائق مطلب ديمقراطي رئيسي. وتتيح استقصاءات الآراء العالمية الحديثة معلومات قيمة عن طبيعة هذا المطلب. ويبين استقصاء المواقف العالمي الذي أجرته مؤسسة بيو (Pew) في عام ٢٠٠٧ في ٤٧ بلدا أن الرضا عن الوظيفة يؤدي دورا مهما في تفسير السعادة عموماً[٣٨]. وفي استقصاء القيم العالمي، سُئلت عيّنات تمثل السكان في ٧٩ بلدا في العالم عن صفات الوظيفة المستحبة. وكانت الصفات الثلاث الأكثر تواترا في الردود هي الدخل اللائق (ما يزيد على ثمانية أشخاص من عشرة)، وأمن الوظيفة (ما يزيد على سبعة أشخاص من عشرة) وميزات شخصية من قبيل وظيفة توافق قدرات الفرد واهتماماته وتمكّنه من تحقيق أهدافه (ما يزيد على ستة أشخاص من عشرة)[٣٩]. وتبين الاستقصاءات أيضا أن زيادة انعدام المساواة مصدر قلق لا يستهان به لدى أغلبية كبيرة من المواطنين. وفي استقصاء عام أجرته مؤسسة غلوبسكان (Globescan) في ٣٤ بلدا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، رأى ٦٤ في المائة من المستجوبين أن فوائد النمو الاقتصادية قسّمت على نحو غير عادل[٤٠].

---

[38] انظر:
Pew Global Attitudes Project: "Happiness is increasing in many countries – But why?", 24 July 2007, available at www.pewglobal.org.

[39] انظر:
European Values Study Group and World Values Survey Association: *European and World Values Surveys Four-Wave Integrated Data File 1981–2004*, 2 May 2006.

[40] انظر:
BBC: "Widespread unease about global economy and globalisation: Global Poll", London, 7 Feb. 2008.

العمل اللائق: أولوية بالنسبة للناس في كل مكان

٥٣. وتوافق الرؤى هذا ليس مفاجئا لمنظمة العمل الدولية. إذ نعلم أن الناس يسعون إلى التقدم في حياتهم وبناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم في مجتمع منصف يتيح الفرص للجميع. وتكشف هذه الاستقصاءات على هذا النحو أن الوظائف اللائقة والمنتجة أولوية بالنسبة إلى الناس في جميع أرجاء العالم، في البلدان النامية والصناعية على حد سواء.

منظور دورة حياة

نهج دور الحياة: أداة قوية

٥٤. فيما نحن نقيّم الخيارات السياسية من أجل المستقبل، أريد تسليط الضوء على جانب يجعل من رؤيا العمل اللائق أداة قوية بشكل خاص في يد البلدان النامية والمتقدمة، وهو: نهج دورة الحياة.

ميزان العمل اللائق يحتاج إلى تغييرات على مدار الحياة

٥٥. وبما أن الناس والأسر يعيشون مراحل انتقالية مختلفة في دورة الحياة، فإن احتياجاتهم وتطلعاتهم تتغير. وفي كل مرحلة من دورات حياتنا يمكننا تحديد أبعاد العمل اللائق الأساسية. ففي بعض المراحل تكون الأولوية للحماية الاجتماعية، وفي أخرى تكون للعمالة؛ وثمة دائما مسألة الحقوق والتمثيل والمساواة بين الجنسين، مع تغير التوازن من حين لآخر.

عند الولادة وفي الطفولة لا بد من حماية الأطفال والوالدين

٥٦. وعند الولادة، وفي مراحل الطفولة الأولى، تتمثل مسألة العمل اللائق الأساسية في الحماية وحقوق الطفل والأم: وتوجد مسائل حيوية تتعلق بحماية الأمومة ورعاية الأطفال، وترتيبات وقت عمل لكل من الآباء والأمهات. وهناك أيضاً المسألة الحاسمة المتمثلة في المساعدة الاجتماعية المقدمة لتلبية الاحتياجات المالية لمرحلتي الطفولة والأبوة، وهي فترات يمكن أن تصبح فيها الأسر فقيرة.

احتياجات الطفولة تتعارض مع عمل الأطفال

٥٧. وفي مرحلة الطفولة تظل مسائل وقت عمل الآباء بارزة فتعكس أهمية المسؤوليات الأسرية. ويشمل العمل اللائق توازنا بين الأسرة والمجتمع والمنشأة. وهكذا تظهر إلى الواجهة حقوق الأطفال وضرورة احترام الحق في التعليم والتطور الشخصي، وهو ما يتعارض مع عمل الأطفال. ومن جديد، تعرض مسائل تتعلق بالضمان الاجتماعي، من قبيل علاوات الأطفال، أو السياسات الخاصة التي تتيح بدائل تعليمية لعمل الأطفال.

دخول الشباب سوق العمل يتطلب سياسات مركّزة

٥٨. وعملية الانتقال من الطفولة إلى الشباب ودخول سوق العمل عملية حاسمة في برنامج العمل اللائق، بما أنها تشمل تنمية المهارات والقدرات، والوصول العادل ودون تمييز إلى فرص سوق العمل، والترتيبات الخاصة بتجربة العمل الأولى وعمليات التلمذة المهنية، والتوجيه والمساعدة الوظيفيين، واحترام مجموعة الحقوق الأساسية. ويتعلق الأمر بنمط خلق الوظائف والطرق التي يعكس بها احتياجات الشابات والشبان. كما يتعلق الأمر بضمان فرص سوق العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة - مثل الأشخاص ذوي الإعاقات.

يحتاج العمال الكبار إلى مجموعة سياسات بشأن العمل اللائق

٥٩. وفي مرحلة الكهولة، يكون مجموع سياسات العمل اللائق مهما، بما في ذلك احترام الحقوق في العمل والمساواة بين الجنسين والتنظيم والتمثيل والحوار والسياسات الملائمة لظروف العمل والسلامة والصحة والضمان الاجتماعي من أجل التصدي لعوارض حياة العمل، بما فيها المرض والبطالة. ويتعلق الأمر بتحقيق التطلعات المهنية وإيجاد توازن بين العمل والأسرة على أساس المساواة بين الجنسين. ويتعلق الأمر بخلق قدر كاف من العمالة المنتجة ورفيعة النوعية، ومنح فرص الوصول للجميع. كما قد يتعلق بحماية المهاجرين، والقدرة على وضع مهارات جديدة وتطبيقها، وطرق زيادة الإنتاجية والدخل.

تأمين التقاعد

٦٠. وفي الأخير، ينبغي عند الانتقال إلى التقاعد ضمان معاشات كافية وتقديم الرعاية اللازمة. كما قد يشمل ذلك الاستمرار بعد التقاعد في المساهمة في المجتمع بحسب الاحتياجات والتطلعات والقدرات.

لا بد من استجابة جماعية منسقة

٦١. ويمكن لنهج عمل لائق أن يقدم، بل يجب أن يقدم، استجابة متوازنة لمختلف الأوضاع، لأنها مترابطة. ويضر عمل الأطفال لاحقاً بتطور المهارات والمسارات المهنية؛ وترتبط المعاشات الكافية ارتباطا وثيقا بترتيبات الضمان الاجتماعي الأخرى على مدار حياة عمل الفرد. فأوضاع الآباء والأطفال والرجال والنساء متداخلة. ولا بد من رؤية جماعية تراعي مختلف هذه الطلبات مجتمعة. ويستدعي هذا بدوره الحوار الاجتماعي الذي يمكنه أن يعكس اهتمامات واحتياجات وإسهامات مختلف فئات العمال وأصحاب العمل المعنيين، والدولة أيضا.

تتيح منظمة العمل الدولية سياسات وخبرات قائمة على اقتصاد منتج

٦٢. وفي كل هذه المراحل من الحياة العملية، تتيح منظمة العمل الدولية سياسات وخبرات تراعي نوع الجنس، بما فيها الاتفاقيات الأساسية التي تعالج مختلف جوانب دورة الحياة - حماية الأمومة وعمل الأطفال وحماية الشباب، وما إلى ذلك. لكن الأهم، أن المنظمة تعتقد أنه ينبغي أن تتحقق كل هذه الأهداف عن طريق اقتصاد سليم ومنتج حيث يكون النهوض بالمنشآت المستدامة هو المسلك الاقتصادي نحو خلق المزيد من الوظائف وزيادة الإنتاجية وتحسين الدخل. وهو أساس نمط النمو القائم على توسيع الاقتصاد الحقيقي.

تقاسم ثمار التقدم

العمل اللائق مساهمة حيوية في الحد من الفقر...

٦٣. أكّدت في التقارير التي قدمتها مؤخرا إلى هذا المؤتمر على مساهمة برنامج العمل اللائق في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه مساهمة حيوية. والعمالة هي آمن طريقة للتخلص من الفقر. ويؤدي الضمان الاجتماعي دورا حيويا - وأبرزت في تقريري للسنة الماضية الحاجة إلى أرضية اجتماعية. واحترام الحقوق في العمل شرط مسبق لتحقيق التقدم؛ والحوار الاجتماعي هو وسيلة مشاركة الفعاليات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية في وضع السياسات وتنفيذها.

... لكن أهداف المجتمع أبعد من ذلك بكثير

٦٤. لكن لا أحد يمكنه تقديم حجج عقلانية على أن التنمية تنتهي عند القضاء على الفقر. فالأهداف الإنمائية للألفية، على أهميتها، تشكل نقطة انطلاق لا نقطة وصول. والمطالب الديمقراطية كما تعبر عنها استقصاءات الرأي العام ونقاشات الانتخابات الوطنية، وفي بعض الأحيان المظاهرات في الشوارع، تشير إلى تطلعات إلى تحسين الحراك الاجتماعي والعمل اللائق، وهي تطلعات أبعد بكثير من مجرد كسب العيش بدخل لا يكاد يتعدى مستوى الفقر. ويمكن إبداء الملاحظة نفسها فيما يتعلق بالطموحات الوطنية. وتحصرها بلدان قليلة في مجرد القضاء على الفقر.

العمل اللائق يساعد في نشر فوائد التقدم

٦٥. وتكمن *ميزة العمل اللائق* في قدرته على المساهمة بوجه عام. والعمل اللائق أساسي للحد من الفقر. لكنه أيضا وسيلة لنشر فوائد التقدم على نطاق واسع، بإتاحة إطار لنمط نمو وتنمية متوازن وشامل. ويمثل الدعامة الأساسية للحراك الاجتماعي وتطلع ملايين الأشخاص حول العالم إلى الوصول إلى رفاه الطبقة المتوسطة والحفاظ عليه.

التصدي لانعدام المساواة

مستويات انعدام المساواة مرتفعة في جميع الأقاليم ومتزايدة بصفة عامة

٦٦. إن تزايد انعدام المساواة يشكل اليوم عائقاً رئيسياً أمام الحراك الاجتماعي. وتوجد تباينات كبيرة في انعدام المساواة في الدخل في جميع أنحاء العالم كما يتضح من الجدول ٣-١. وفي بعض المناطق، وبخاصة أوروبا القارية، يبقى انعدام المساواة منخفضاً. لكن الظاهرة مرتفعة بصورة مذهلة في مناطق كثيرة أخرى من العالم. زد على ذلك، أن انعدام المساواة يتزايد، كما أشرت إليه في الفرع السابق. وتبلغ اللجان الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات البحث والمؤسسات المالية الدولية ووسائط الإعلام عن ارتفاع مطّرد في انعدام المساواة في الدخل داخل البلدان، وهو اتجاه لاحظه أيضا صندوق النقد الدولي الذي أفاد في تقرير *الآفاق الاقتصادية العالمية* الأخير بأن: "... انعدام المساواة في الدخل ازداد في معظم البلدان والمناطق على مدى العقدين الماضيين (...)"[٤١]. وعلى صعيد العالم، انخفضت حصة الفئة الدنيا التي تمثل ٨٠ في المائة من السكان من مجموع الدخل من ٥٦,٥ في المائة إلى ٥٣,٧ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠. ولاحظت الأمم المتحدة أن حصة الخمس الأدنى من السكان في الاستهلاك الوطني في البلدان النامية انخفضت من ٤,٦ إلى ٣,٩ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤[٤٢]. وتوجد أيضاً علامات كثيرة على تراجع حصة العمل في الدخل الوطني. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انخفضت الحصة من ٥٨ في المائة في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ إلى ٥٢ في المائة في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠[٤٣]. كما يلاحظ تراجع

---

41 صندوق النقد الدولي: "العولمة وانعدام المساواة"، في *الآفاق الاقتصادية العالمية*، واشنطن العاصمة، تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٧.

42 الأمم المتحدة: *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية*، نيويورك، الصفحة ٨.

43 انظر:

A. Guscina: *Effects of globalization on labor's share in national income*, IMF Working Paper (IMF, Washington, DC), 2006.

التغير الاقتصادي السريع عامل مساهم

٦٧. والبلدان التي تشهد تغيرات اقتصادية سريعة معرضة بصفة خاصة إلى تزايد انعدام المساواة في الدخل. ففي الصين والهند مثلا، تختلف معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم نمو الدخل، اختلافا كبيرا بين المناطق[٤٥]. إذ كان أداء المناطق غير الساحلية في الصين أقل من أداء المناطق الساحلية. أما في الهند فقد كان أداء الولايات الشرقية أدنى من أداء الولايات الغربية والجنوبية. وفي كلا البلدين كان معدّل نمو الزراعة أقل من نمو التصنيع والخدمات. وسجّلت المناطق الحضرية بصفة عامة زيادة في الدخل أسرع منها في المناطق الريفية – وهو نمط شائع إلى أقصى حد في شتى أنحاء العالم وسوف يتناوله هذا المؤتمر في المناقشة العامة المتعلقة بتعزيز العمالة الريفية من أجل الحد من الفقر.

الجدول ٣-١: انعدام المساواة يتبع نمطاً إقليمياً قوياً

معامل دجيني*	درجة انعدام المساواة	النمط الإقليمي
< 0,3	منخفض	أساساً أوروبا الوسطى والشمالية والشمالية الغربية والقارية
0,3-0,4	معتدل	أساساً أوروبا الجنوبية والبلدان "الأنجلو سكسونية" ودون البلطيق وبعض آسيا
0,4-0,5	مرتفع	سائر بلدان مجموعة الدول المستقلة، العديد من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا
> 0,5	مرتفع جداً	أساساً أمريكا اللاتينية وأفريقيا

* يقوم هذا الجدول بالأساس على بيانات مستمدة من دراسة الدخل في لكسمبرغ، أرقام أساسية (طبعة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧) وقاعدة بيانات انعدام المساواة في الدخل على الصعيد العالمي التابعة للمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية لجامعة الأمم المتحدة، النسخة ٢ - ٠ب، أيار/ مايو ٢٠٠٧. ويستخدم الجدول أكثر قياسات انعدام المساواة رواجا، وهو "معامل دجيني" الذي استعمله للمرة الأولى قبل زهاء قرن من الزمن الإحصائي الإيطالي كورادو دجيني (١٨٨٤-١٩٦٥). ويلخص المعامل مدى انعدام المساواة في عدد مفرد يمكن نظرياً أن يأخذ أية قيمة بين الصفر (مساواة تامة، إذ يكسب الجميع الدخل ذاته) وواحد (انعدام مساواة تام، إذ يعود الدخل كاملا إلى شخص واحد). وتقوم جميع التقديرات على التغطية الوطنية لجميع السكان وتشير إلى الدخل المتقاضى بعد خصم الضرائب والتحويلات الاجتماعية؛ أما وحدة تقاسم الدخل فهي الأسرة المعيشية ووحدة التحليل هي الشخص. ولا تأخذ هذه المعاملات في الحسبان توافر السلع العامة (التعليم والصحة)، الذي يتفاوت بين البلدان وفئات الدخل.

الحاجة إلى السياسة العامة

٦٨. وأولت السياسة العامة اهتماما خاص لمسألتين، هما: زيادة دخل من يعيشون في فقر مدقع، والحد من انعدام المساواة عن طريق الضريبة التدريجية. وبخصوص المسألة الأولى جاء في تقرير صندوق النقد الدولي آنف الذكر أن متوسط الدخل الحقيقي لأفقر فئات السكان ازداد في جميع المناطق، وهو ما يتسق مع درجة من نجاح السياسات. لكن بخصوص المسألة الثانية، توجد أدلة واضحة على أن نظم الضريبة تفقد طابعها التدريجي بدلا من تعزيزه[٤٦]. ويثير ارتفاع انعدام المساواة في الدخل في حد ذاته مسائل سياسية عامة مهمة في حد ذاتها. وسيكون الحد من الفقر بوتيرة أسرع أمرا ممكنا إذا تراجع انعدام المساواة، إذ ستصل نسبة أكبر من فوائد النمو إلى الفقراء. وعلاوة على ذلك، ما فتئ الاستقطاب الشديد في الدخول يقوض التماسك الاجتماعي ويشكل أخطاراً محتملة للمستقبل. وينطبق ذلك سواء على البلدان التي كان فيها انعدام المساواة في الدخل مرتفعا على الدوام وتلك التي تشهد فيها الظاهرة تزايداً سريعاً.

اهتمام وسائط الإعلام الشديد بالموضوع

٦٩. وتعكس عناوين وسائط الإعلام بواعث القلق تلك. فقد نُشر نحو ١٩٣٦ مقالا ومادة جديدة عن انعدام المساواة في الدخل بين ١٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٧ و١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ في ٢٤ صحيفة من الصحف الكبرى التي تستخدم لغات عمل المنظمة الثلاث. ويعادل ذلك متوسطاً يزيد على ٣ مقالات في الأسبوع لكل صحيفة بهذا الشأن. وفي مقال صادر حديثا في صحيفة *فايننشال تايمز* بخصوص انعدام المساواة المتنامي، قيل إن "الأمور تأخذ مسارا خطرا. فقد بين بيل غروس، مدير مؤسسة بيمكو، وهي أكبر صندوق سندات في العالم، أنه: "عندما يصبح توزيع ثمار عمل المجتمع

44 انظر: M. Lübker: *Labour shares*. Policy Integration Department, Technical Brief No. 1, ILO, Geneva, 2007.

45 انظر:
S. Chaudhuri and M. Ravallion: *Partially awakened giants: Uneven growth in China and India*, World Bank Policy Research Working Paper No. 4069, Nov. 2006.

46 انظر مثلاً:
R. Torres: Towards a socially sustainable world economy: An analysis of the social pillars of globalization (ILO, Geneva, 2001).

برنامج العمل اللائق يمكن أن يؤدي دورا بناء

٧٠. وعادة ما ينحصر نقاش انعدام المساواة في مسألة الدخل والقياسات العامة من قبيل معامل دجيني. لكننا يمكن أن نتعلم أكثر من ذلك بكثير إذا فتحنا هذا الصندوق وأن نفهم بقدر أكبر مختلف عناصر انعدام المساواة والعوامل المساهمة فيه. ويساعدنا برنامج العمل اللائق في ذلك تحديدا. فانعدام المساواة في الوصول إلى العمل والعمالة وفي الأجور والحقوق في العمل والحماية الاجتماعية يفسر جزءا كبير من انعدام المساواة في الدخل. ويمكن أن يساعد حوار اجتماعي بين الجهات المعنية على تكوين رؤى مشتركة بشأن كيفية تحقيق المزيد من المساواة. لذلك يمكن أن يساهم التقدم صوب تحقيق أهداف العمل اللائق مساهمة مهمة في بلوغ أهداف الإنصاف. ويتجلّى ذلك بالنظر في بعض المكونات المهمة لبرنامج العمل اللائق.

التحويلات العامة لأغراض المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي

مساهمة الحماية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية في تخفيف انعدام المساواة

٧١. أثبتت سياسات ناجحة أن إعادة التوزيع بواسطة الضريبة التدريجية والتحويلات الاجتماعية يمكن أن يكون لها آثار مهمة. فنظم الضريبة والتحويلات في البلدان الصناعية تخفض معاملات دجيني لانعدام المساواة في الدخل بما يناهز متوسطه ٠,١٦ نقطة[٤٨]. ويكون التأثير أقل في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض - ففي أمريكا اللاتينية مثلا، لا تخفض نظم الضريبة والتحويلات معامل دجيني إلا على نحو طفيف يبلغ متوسطه ٠,٠٢ نقطة (من نقطة انطلاق في انعدام المساواة أعلى بكثير). ومع ذلك تؤدي التحويلات الاجتماعية دورا مهما في تلك المنطقة. إذ توفر برامج من قبيل "Bolsa familia" في البرازيل و"Oportunidades" في المكسيك وسائل لتوجيه التحويلات الاجتماعية نحو الفقراء مثلا. ويقدر أن خمس التخفيض الملاحظ في انعدام المساواة في الدخل بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٤ في هذه البلدان يمكن أن يعزى إلى تلك البرامج[٤٩]. وتفيد بيانات من اللجنة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في المتوسط أن نصف مجموع الدخل بالنسبة إلى الخمس الأدنى (٢٠ في المائة) من الأسر في أمريكا اللاتينية يتكون من التحويلات والنصف الآخر من الدخل المكتسب من العمل. وتتراجع نسبة التحويلات تدريجيا للأخماس التالية من ٣٠ في المائة للخمس الثاني و٢٢ في المائة للخمس الثالث إلى ١٦ في المائة للخمس الرابع[٥٠]. وتشير بيانات من شيلي إلى تراجع أكبر من ٦٣ في المائة للعشر الأخير إلى أقل من ١٠ في المائة لما فوق العشر السادس[٥١].

هذا في المتناول حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض

٧٢. وبعبارات أخرى تساهم التحويلات الحكومية في هذه البلدان مساهمة كبيرة في تعويض فشل السوق في تقديم دخل كاف للفقراء[٥٢]. وبينما يُحتج في الغالب بأن البلدان ذات الدخل المنخفض لا يمكنها توفير نظم ضمان اجتماعي شاملة، تُبيّن بحوث منظمة العمل الدولية، التي أبلغت بها المؤتمر السنة الماضية، أنه يمكن تقديم حزمة أساسية مقابل ٣ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي

---

47 انظر: J. Plender: “Mind the gap”, in *Financial Times*, 7 Apr. 2008.

48 على العموم يتراوح معامل دجيني في البلدان الصناعية بين ٠,٣٨ و٠,٤٨ قبل الضرائب، وبين ٠,٢٢ و٠,٣٥ في المائة بعد الضرائب. انظر:
V.A. Mahler and D.K. Jesuit: “Fiscal redistribution in the developed countries: New insights from the Luxembourg Income Study”, *in Socio-Economic Review*, Vol. 4, pp. 483–511, 2006.

49 انظر:
R. Veras Soares et al: *Evaluating the impact of Brazil’s Bolsa Familia: Cash transfer programmes in comparative perspective*, Evaluation Note No. 1, International Poverty Centre, Brasilia, Dec. 2007.

50 انظر: ECLAC: *Social Panorama of Latin America*, preliminary version (summary), Santiago, 2007.

51 انظر: CASEN survey, Ministry of Planning, Chile, 2006.

52 يعزى التأثير الضعيف نسبياً على القياس الإجمالي لانعدام المساواة بشكل كبير إلى النظم الضريبية التي هي أقل تدرجا مما هي عليه في البلدان الصناعية.

إجراءات مكافحة التمييز وعمل الأطفال

إجراءات مكافحة التمييز تقلص من انعدام المساواة غير المقبول

٧٣. بما أنه لا يمكننا تقييم النتائج في هذا المجال بالأرقام كما في حال الضمان الاجتماعي، تشكل إجراءات مكافحة التمييز بطبيعتها بالذات إجراءات لتقليص انعدام المساواة غير المقبول. ويمثل انعدام المساواة بين الجنسين مصدرا مهما بشكل خاص لانعدام المساواة على العموم، وقياسه في الغالب ضعيف. ويظهر أن عمل الأطفال يتسبب لاحقا في انعدام المساواة في سوق العمل، لأنه يمنع الذين تعرضوا له من اكتساب التعليم والمهارات المهنية. ويساعد بالتالي القضاء على أوجه انعدام المساواة هذه في سوق العمل في تقليص انعدام المساواة عموماً.

أوجه انعدام المساواة بين العمل المنظم والعمل غير المنظم

الشرخ بين القطاع المنظم والقطاع غير المنظم بعد مهم من أبعاد انعدام المساواة

٧٤. يكمن عنصر هام من عناصر انعدام المساواة في بلدان نامية كثيرة في فوارق الإنتاجية والدخل ومستويات الحياة العملية بين القطاعين المنظم وغير المنظم. وتبين أدلة من الهند أن ما يزيد على ٩٨ في المائة ممن يعيشون دون خط الفقر الذي يساوي دولاراً أمريكياً واحداً في اليوم موجودون في القطاع غير المنظم مقابل ٨٠ في المائة ممن يعيشون بأكثر من دولارين أمريكيين في اليوم[٥٣]. وفي المدن البرازيلية، كانت الأجور في العمل غير المنظم أقل منها في العمل المنظم بنسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٥[٥٤].

برنامج العمل اللائق يجب أن يتصدى لهذا التحدي

٧٥. ويشكل رفع المعايير والأجور في العمل غير المنظم تحديا رئيسيا بالنسبة إلى برنامج العمل اللائق. وغني عن الذكر أن الأمر ليس بالهين، لكنه يجري وضع العديد من النهج المبتكرة في منظمة العمل الدولية، من خلال الائتمان بالغ الصغر وتنمية المنشآت الصغيرة والتدريب والتنظيم وإجراءات شتى. ويمكن لهذه العناصر مجتمعة أن تسهم إسهاماً مهماً في تحقيق أهداف المساواة وأن تساهم بصفة مباشرة في عمالة المعنيين وإنتاجيتهم ودخلهم.

عدم تساوي المهارات والقدرات

الوصول على قدم المساواة إلى القدرات أمر مهم أيضا

٧٦. يكمن مصدر مهم آخر لانعدام المساواة في توزيع المهارات والقدرات في القوة العاملة. وكما أشير إليه أعلاه، يبدو نمط النمو العالمي متحيزا للمهارات الأعلى ممّا يركز الفوائد لصالح فئة صغيرة من العمّال. والأهم من ذلك أن المؤهلات التعليمية والتدريبية للقوة العاملة جد متباينة في معظم البلدان. ووضع نظم تدريب أكثر إنصافاً وإقرار تعليم ذي نوعية أعلى أمران سيسهمان بقدر كبير دون شك في تخفيض انعدام المساواة في الدخل. وستعالج هذه المسائل في مناقشة المؤتمر المتعلقة بالمهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية.

لذلك يساهم الالتزام الثلاثي بالعمل اللائق مساهمة مهمة في بلوغ أهداف الإنصاف

٧٧. ويمكنني المضي في سوق الأمثلة. إذ تساهم جوانب عديدة من برنامج العمل اللائق مساهمة مباشرة في وضع نمط نمو وتنمية عادل ومنصف. لذلك يمكن تقديم المزيد من الدعم لهذا الهدف بزيادة التركيز على العمل اللائق. وكما هو الحال دائما يمثل الحوار الاجتماعي العنصر الرئيسي. فالالتزام الثلاثي بسياسات عمل لائق تحد من انعدام المساواة أو تحول دون زيادته، يمكن أن يساهم مساهمة مهمة في إضفاء المزيد من المساواة على العمليات الإنمائية، وقد تكون فوارق الالتزام بين البلدان سببا جزئيا في النمط الإقليمي الملاحظ لانعدام المساواة الذي نشهده الآن.

---

53 انظر:

A. Sengupta, K.P. Kannan and G. Raveendran: “India’s common people, who are they, how many are they and how do they live?”, in *Economic and Political Weekly*, 15 Mar. 2008.

54 انظر:

Fundaçao SEADE: “Pesquisa de Emprego e Desemprego”, Sao Paulo, 2005 (http://www.seade.gov.br/produtos/ped/metropolitana).

الازدهار واسع النطاق ونمو الطبقة الوسطى

ظهور طبقة وسطى

٧٨. من الشائع الإشارة إلى ظهور طبقة وسطى في الصين والهند وغير ذلك من البلدان التي تشهد نموا سريعا. ويكرر هذا التطور عملية حدثت قبل ذلك بكثير في البلدان الصناعية أصلاً وفي الأنحاء ذات الدخل المرتفع من أمريكا اللاتينية.

... ينشئ رؤى وتطلعات اجتماعية جديدة

٧٩. وتتحدد آفاق تحسن الحراك الاجتماعي لأعداد كبيرة من الفقراء و"شبه الفقراء" بتصورهم لدخل متوسط قابل للتحقيق. ويتعلق الأمر "بالارتقاء في سلم الدخل". وفي الآن ذاته يوجد لدى أعداد كبيرة من الأسر متوسطة الدخل في البلدان مرتفعة الدخل خوف دفين من التراجع الاجتماعي أو "نزول السلم". ويتمثل أحد أكثر التعليقات تكرارا في هذا الصدد في الخوف من أن "لا يتمتع أطفالي بنوعية المعيشة ذاتها التي أتمتع بها". ولا بد من أن تستجيب السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى هذه الأهداف والرؤى.

ما هو حجم الطبقة الوسطى؟

٨٠. ويضاهي عدد تقديرات حجم الطبقة الوسطى عدد المؤلفين. فهذا مفهوم نسبي بطبيعته يختلف من بلد إلى آخر. ويتمثل أحد السبل في اعتباره يشير إلى فئة متوسطة الدخل، هي فئة من يتجمعون حول الدخل الوسيط. وبأحد القياسات، تتراوح نسبة السكان الذين يتراوح دخلهم بين ٧٥ و١٢٥ في المائة من الدخل الوسيط (في بلد بعينه) من ٢٢ في المائة من مجموع السكان في أمريكا اللاتينية إلى ما بين ٣٥ و٤٠ في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتأتي المناطق الأخرى بين الفئتين[٥٥].

يمكن اعتبار ما بين ٢٠ و٤٠ في المائة من السكان من ذوي "الدخل المتوسط"

٨١. ويتمثل سبيل آخر في اعتبار أن الطبقة الوسطى تبدأ فوق خط الفقر الذي يعادل دولارين أمريكيين في اليوم. وتستنتج دراسة شملت ١٣ بلداً نامياً أن ما بين ٢٣ و٤٠ في المائة من السكان يكسبون دخلا يتراوح بين دولارين أمريكيين و٤ دولارات أمريكية في اليوم أو دخلاً سنوياً للفرد يتراوح بين ٧٣٠ و١٤٦٠ دولاراً أمريكياً[٥٦]. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض ودون المتوسط يناهز ذلك النسبة المستخدمة أعلاه التي تتراوح بين ٧٥ و١٢٥ في المائة من الدخل المتوسط.

التحديات أمام العمل اللائق

٨٢. وبصرف النظر عن الأرقام الدقيقة فإن الطبقة الوسطى كبيرة ومتنامية. ويعتمد بناء ازدهار واسع النطاق إلى حد كبير على الحراك صعوداً إلى هذه الفئة وحصتها من فوائد النمو والتنمية. وينشئ ذلك تحديات سياسية خاصة بالنسبة إلى برنامج العمل اللائق.

ضرورة الموازنة بين دور الدولة ودور السوق

٨٣. أولاً، وكما تبينه البيانات المتعلقة بتحويلات الدخل، يزداد احتمال انخفاض الاعتماد على التحويلات الحكومية وتزداد أهمية آليات السوق كلما انتقل الناس من الدخل المنخفض إلى الدخل المتوسط. وفي الآن ذاته، يرجّح أن تتمتع الطبقة الوسطى بحماية فعّالة بفضل سياسات الدخل الأدنى، أو أن تستوفي معايير ظروف العمل أو تستفيد من الضمان الاجتماعي (القائم على الاشتراك). وفي أمريكا اللاتينية، يتلقى الخمس الأوسط من الضمان الاجتماعي ضعفي ما يتلقاه الخمس الأدنى بينما يتلقى الخمس الأعلى أربعة أضعاف ما يتلقاه الخمس الأوسط[٥٧]. ولا بد من وضع مجموعة متوازنة من سياسات العمل اللائق تستجيب إلى احتياجات مختلف الفئات المعنية وتدعم الارتقاء الاجتماعي. لذلك توفر الخبرة السياسية في الجمع بين إنتاجية الأسواق والسياسات الاجتماعية وسياسات العمل النشطة قاعدة معارف لا يستهان بها لوضع سياسات اقتصادية واجتماعية منصفة ومتوازنة.

---

55 انظر:

N. Birdsall: *Reflections on the macro foundations of the middle class in the developing world*, Working Paper No. 130, Center for Global Development, Washington, DC, Oct. 2007, available at www.cgdev.org.

بطبيعة الحال، حدود الطبقة الوسطى تتعدّى فئة الدخل المتوسط. لكن هذه الفئة هي النقطة المرجعية المفيدة الأولى للتفكير حول كيفية انتشار الرفاهية داخل المجتمعات.

56 انظر:

A. Banerjee and E. Duflo: *What is middle class about the middle classes around the world?* MIT, Cambridge, MA, Dec. 2007.

57 انظر: ECLAC: *Social Panorama of Latin America,* 2007, op. cit.

يمكن أن تكون الطبقة الوسطى أحسن تنظيما وتمثيلا ويكون لها مطالب متنوعة

٨٤. وثانياً، يرجّح أن تكون الطبقة الوسطى كفئة على حدة أحسن تعلّما وأكثر وضوحا وأفضل تنظيما من الفقراء. لكن طلباتها ستعتمد على سمتها المهنية. ويرجّح أن تختلف احتياجات وتطلعات عمّال القطاع العام عن احتياجات وتطلعات الكوادر في القطاع الخاص أو العمال الماهرين في القطاع المنظم.

يمكن أيضا أن تتأثر سلبا بنمط التوزيع

٨٥. وثالثاً، تتأثر الطبقة الوسطى بارتفاع انعدام المساواة أيضا لأن فوائد النمو غالباً ما تتركز في أعلى سلّم الدخل. كما أن بعض فئات العمّال ذوي الدخل المتوسط معرّضة بصفة خاصة للتأثر بتغير الأسواق العالمية. وقد يكون انعدام الأمن بالنسبة إليهم ظرفاً حياتياً جديداً في حين يمثل بالنسبة للفقراء واقعا معيشاً دائماً. ولا بد من أن تتسم سياسات إعادة التوزيع بتوازن يراعي احتياجات الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى كليهما.

ضرورة تفكير الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في طريقة للاستجابة إلى هذه التحديات

٨٦. وتقاسم فوائد النمو على نطاق واسع لا يغني عن برنامج للحد من الفقر وإنما يشكّل مكمّلا أساسيا له. وقد كان نمو الطبقة الوسطى في البلدان الصناعية أصلاً عامل استقرار سياسي واقتصادي مهم ووسيلة لنشر الثروة والمشاركة. وهو ما يمكن ملاحظته مثلا في طول مدة النمو المستدام في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات، والتي تميزت بانخفاض البطالة واتساع المشاركة وتقاسم مكاسب الإنتاجية وسياسات حكومية داعمة والتعاون فيما بين العمال وأصحاب العمل والحكومات. وقد كانت مساهمة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في هذه الأوضاع مساهمة مهمة على مر تاريخ المنظمة، من خلال تحسين ظروف العمل وإرساء ظروف الأمن الاجتماعي الاقتصادي وتعميم الحقوق وبناء المشاركة والحوار. ولا بد اليوم من الدفاع عن هذا التقدم المحقق رغم الضغوطات العالمية، وفي نفس الوقت ضمان تحقيق التقدم ذاته في مسارات التنمية.

ينبغي أن تفضي الأهداف الإنمائية للألفية إلى سلم من الفرص

٨٧. وينطوي هذا على تبعات مهمة بالنسبة إلى البرنامج الدولي للتنمية والحد من الفقر. ويجب أن تظل الأهداف الإنمائية للألفية الهدف الجوهري للتعاون الدولي، دون أن تكون الهدف الوحيد. وكما يلاحظ الكثيرون، الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف إنمائية دنيا يجب أن تمنح الناس أرضية اجتماعية متينة يُستند إليها عند ارتقاء سلم الفرص. وعلينا ربما بدء التفكير، عند استعراضنا للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٠، في أنه ينبغي للمجتمع الدولي أيضا تحديد مسار تطوير طبقة وسطى عالمية عتيدة.

إعمال الحقوق في العمل

الأهمية الجوهرية للحقوق في العمل

٨٨. يكمن أساس نمط تقدم عادل في إعمال حقوق الإنسان، والحقوق في العمل من بين أهمها.

الوقت مناسب الآن لبحث التقدم في ممارسة الحقوق الأساسية

٨٩. وإننا لنحظى بشرف الاحتفال بالذكرى الستين لإعلان حقوق الإنسان العالمي لعام ١٩٤٨، والذكرى الستين لاتفاقية الحرية النقابية والحق في التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، والذكرى العاشرة لإعلان عام ١٩٩٨ بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل. ويتيح هذا فرصة فريدة للنظر في ممارسة هذه الحقوق. ومبادئ التحرر من الاستعباد، والحرية النقابية، والحق في الضمان الاجتماعي وفي حرية اختيار العمل وفي أجور متساوية عن عمل ذي قيمة متساوية، راسخة في الصكوك المصادق عليها دولياً وفي الكثير من التشريعات الوطنية وحتى في المزيد من الممارسات الوطنية.

تسريع وتيرة التصديق على اتفاقيات العمل الدولية الأساسية...

٩٠. وفي مطلع عام ٢٠٠٨ سُجّل ١٢٩٣ تصديقا على الاتفاقيات الثمانية الأساسية، أي بزيادة ٥٠ في المائة مقارنة بالتصديقات (على الاتفاقيات الأساسية السبعة آنذاك) المسجّلة في عام ١٩٩٨ والبالغ عددها ٨٥٩ تصديقاً. ولا يفصلنا عن التصديق الشامل على جميع الاتفاقيات الأساسية من قبل الدول الأعضاء البالغة ١٨١ دولة عضواً في منظمة العمل الدولية سوى ١٥٥ تصديقا. وقد صادق أكثر من ٧٠ في المائة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على جميع الاتفاقيات الأساسية الثماني، وصادق أكثر من ٨٠ في المائة منها على اتفاقية واحدة على الأقل من كل مجموعة من مجموعات الاتفاقيات الأساسية الأربع.

... يدل على زيادة الالتزام

٩١. ويجب إن تقدّر أهمية هذه النتيجة المشجعة إلى حد كبير حق قدرها. وفي عام ١٩٩٨ كان الهدف من إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل تشجيع تطبيق المبادئ على نطاق واسع، حتى في غياب تصديق رسمي على الاتفاقية ذات الصلة. لكن على صعيد الممارسة، يقبل عدد متزايد من البلدان بالالتزامات المترتبة عن التصديق، ويستعين بمنظمة العمل الدولية عند حاجته

هذا عمل غير كامل لكن ثمة ما يدعو إلى التفاؤل

٩٢. ويظل تحرير العالم من ربقة العمل الجبري وأسوأ أشكال عمل الأطفال مسعى غير كامل. وقد قُدّر عدد الأشخاص في العمل الجبري في عام ٢٠٠٥ بما يعادل ١٢,٣ مليون شخص[٥٨]. وفي عام ٢٠٠٤، أشارت تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن ٢١٨ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة ما زالوا فريسة عمل الأطفال - رغم التراجع المسجل تظل المشكلة هائلة. وإذ يتزايد عدد النساء اللاتي يدخلن سوق العمل، ما فتئت مصادر التمييز التقليدية تتراجع، لكن مصادر جديدة تظهر مرتبطة عادة بسير سوق العمل. والحق الديمقراطي الأساسي في الحرية النقابية يُنتهك بانتظام. لكن يمكننا التطلع بمشروعية إلى اليوم الذي ستصبح فيه العمالة المستغلة والمقهورة بشدة ضربا من الماضي.

تؤدي منظمة العمل الدولية دورا مهما بفضل دعمكم

٩٣. ويتمثل دور منظمة العمل الدولية في الجمع بين إرادة البلدان في العمل مع الخبراء الدوليين وموارد البلدان المانحة لبلوغ ذلك. وخير شاهد على ذلك دعمكم القوي لبرامج القضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري.

الهدف: التصديق الشامل على الاتفاقيات الأساسية بحلول عام ٢٠١٥

٩٤. وبالنظر إلى ما لم يتحقق بعدُ، أقترح أن نحدد معا هدف الحصول على تصديق شامل للاتفاقيات الأساسية الثمانية بحلول ٢٠١٥. وأُدرك أن هذا الأمر يثير مشاكل مختلفة في بلدان مختلفة، لكنه سيكون تأكيدا عظيما على الالتزام الجماعي للهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية.

بعد التصديق: لا بد من ضمان احترام الحقوق داخل المجتمع

٩٥. لكننا نعلم أن التصديق غير كاف. وإذا أريد لهذه الحقوق الأساسية أن تؤدي دورها كاملا في صميم التقدم الاقتصادي والاجتماعي المشترك، وفي جوهر برنامج العمل اللائق، يجب أن تشمل جميع العمال. ويتمثل سبب رئيسي لانعدام المساواة في الاحترام غير المتساوي للحقوق، وفي انحصار تطبيقها الفعلي في مناطق عديدة من العالم في قطاع منظم صغير نسبياً. ويجب أن تتمثل بالتالي الأولوية الأولى في ضمان احترام هذه الحقوق في الاقتصاد غير المنظم، من خلال تدابير جديدة وإبداعية. كما أن انعدام المساواة في احترام الحقوق في العمل يعني على الخصوص، ضمن فئات أخرى، النساء والمهاجرين والسكان الأصليين. لكن هذه الحقوق الأساسية حقوق عالمية، ويجب تعميم تطبيقها. وهذا هو التحدي القائم اليوم.

خلق الفرص للجميع من خلال منشآت مستدامة وأسواق عمل شاملة

مبادرة برازيلية تنادي بالمزيد من الأسواق الشاملة

٩٦. أطلقت الحكومة البرازيلية مؤخرا نقاشا حول "الأسواق الشاملة" و"سياسات الإدماج"، بما في ذلك عن طريق السوق. وتيسير وصول العديد من أصحاب المشاريع البرازيليين العاملين في المشاريع الصغيرة إلى التدريب والتكنولوجيا والمعرفة والائتمان والشبكات عنصر مهم في هذه السياسة. ويقول روبرتو مانغابيرا أونغر، وزير الشؤون الإستراتيجية، إن: "ما يجب علينا فعله فيما يتعلق بجوانب عديدة من الحياة الوطنية ليس الاكتفاء بتنظيم السوق أو تصحيح أوجه انعدام المساواة فيها وإنما إعادة إنشاء السوق وتنظيمها لجعلها أكثر شمولا ... ووضع سياسة صناعية للإدماج إنما هو خطوة أولى في هذا الاتجاه"[٥٩].

---

[58] مكتب العمل الدولي: *تحالف عالمي لمكافحة العمل الجبري*، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٣، جنيف، ٢٠٠٥؛ *وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول*، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٥، جنيف، ٢٠٠٦.

[59] محضر استجواب، صحيفة *فاينانشال تايمز*، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

دورة عام ٢٠٠٧ لمؤتمر العمل الدولي: مناقشة متعلقة بالمنشآت المستدامة تقدم التوجيه

٩٧. ويتيح نقاش وقرار مؤتمر السنة الماضية بشأن المنشآت المستدامة إطارا مرجعيا مهما. وهو ينص على ١٧ شرطاً أساسياً لتوفير بيئة مؤاتية لنمو المنشآت المستدامة، من خلال النهوض بروح المبادرة والمنافسة الشريفة والاستثمار والتكنولوجيا والمهارات والإدارة المسؤولة. ويشير القرار إلى أن "المشاريع في العادة تزدهر حيثما تزدهر المجتمعات، والعكس بالعكس. ويقتضي هذا الأمر شمولية اجتماعية واقتصادية، وانصافاً في توزيع الموارد والحصول عليها. ومنح المرأة الإمكانيات الاقتصادية أمر حاسم لنشوء مجتمعات مستدامة. والمساواة في سبل الحصول على فرص تنظيم المشاريع والخدمات المالية والوصول إلى أسواق العمل"[٦٠].

إجراءات منظمة العمل الدولية القائمة في هذا المجال

٩٨. ومنظمة العمل الدولية نشطة في العديد من هذه المجالات، بما في ذلك دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتمويل بالغ الصغر والتدريب وإدماج سياسات المنشآت المستدامة في البرامج القطرية للعمل اللائق. وهذه أدوات قوية لدعم نمط نمو وتنمية منصف وواسع النطاق يقوم على أسواق منتجة وشاملة.

لا بد من مؤسسات عمل متوازنة

٩٩. وأسواق العمل الشاملة تتطلب أيضا مؤسسات عمل فعالة تدعم المنشآت واقتصاد السوق بما يتماشى مع مطالب الحرية والإنصاف والأمن والكرامة. وتتمثل المسألة في إيجاد التوازن المناسب فيما بين الصوت الديمقراطي والتنظيم الحكومي وقوة السوق لتعزيز الفعالية والإنتاج. ويكمن الهدف، كما تنص على ذلك السياسة البرازيلية، في بلوغ سوق *يشمل الجميع*. وينتج قدر كبير من انعدام المساواة عن الحرمان من الفرص، أو الاستبعاد من الأسواق التي تركز الفوائد في أيدي عدد قليل. ويجب أن يتحقق التقدم المشترك عن طريق إتاحة فرص واسعة في السوق بشروط عادلة.

الدور الإيجابي لمؤسسات العمل لا يحظى بالاعتراف الكافي

١٠٠. وهكذا، من المذهل أن تكون مؤسسات سوق العمل معروفة في المؤلفات الاقتصادية والنقاشات السياسية أكثر بتكاليفها وعدم مرونتها المفترضة منه بما تقدمه من حماية وقدرتها على التكيف. والمؤلفات التي تبين أن طائفة من مؤسسات العمل تؤثر بشكل إيجابي على النتائج التوزيعية (أهدافها المنشودة)، لكنها لا تؤثر بشكل بالغ على مجموع مستويات الناتج أو العمالة، أقل بروزا[٦١].

مؤسسات العمل ضرورية لضمان الفعالية والأمن

١٠١. ومؤسسات سوق العمل بالمعنى الواسع، موجودة لضمان التعبير والاستقرار والشرعية وتمكين المنشآت من العمل بفعالية في اقتصادات سوق منفتحة تنشط في بيئات تنافسية سريعة التحول؛ وهي تزود العمال والأسر بما يلزمها ويحق لها من الحماية والأمن. وقيل إن تلك المؤسسات تمثل للأسواق ما تمثله اللغة للتواصل - إذ لا يمكن لطرف أن يستغني عن الآخر.

بناء مؤسسات عمل متوازنة محور تركيز رئيسي في عمل منظمة العمل الدولية

١٠٢. ويتمثل جزء كبير من عمل المنظمة في القيام عن طريق التفاوض الثلاثي بوضع مجموعة متوازنة من مؤسسات العمل والمساعدة على إرسائها. ويشمل ذلك سن تشريعات ذات صبغة حمائية أكبر ولوائح لدعم الممارسات الحسنة أو منع السلوك غير المقبول وأنماط تنظيم وسياسات وبرامج. ويدخل في ذلك قانون العمل والمفاوضة الجماعية ولوائح السلامة والصحة المهنيتين ووقت العمل وفترات الراحة والتمثيل النقابي وحماية العمالة وإعانات البطالة فضلاً عن تطوير المهارات والحماية الاجتماعية بمعنى واسع والأشغال العامة وبرامج ضمان الاستخدام.

يجب أن يقوم ذلك على حوار اجتماعي بين الفعاليات الثلاثية

١٠٣. ولا يمكن إيجاد توازن في هذه المؤسسات إلا عن طريق حوار بين الحكومة والسلطات التشريعية والمنظمات التمثيلية لأصحاب العمل وللعمّال، باستخدام المرونة التي تتسم بها اتفاقيات المنظمة وتوصياتها وتكييفها وفقا للظروف الوطنية والمحلية. وليس هذا بالأمر الهين دائما، لأن الحوار معطّل في بلدان كثيرة لكن لا سبيل إلى ضمان استجابة مؤسسات العمل، مثل جميع المؤسسات، للظروف المتغيرة إلا عن طريق هذا الحوار وهذه المفاوضات.

تركيز منظمة العمل الدولية على المؤسسات الفعالة لدعم أهداف العمل اللائق

١٠٤. فما المطلوب إذن؟ أولاً، يرى معظم الناس أن تقاسم ثمار التقدم يكون عن طريق المشاركة في المنشآت والأسواق؛ وثانيا، تعتمد تلك الأسواق على مؤسسات شتى لا غنى عنها كي تعمل تلك الأسواق بصورة حسنة؛ وثالثا، ينبغي أن تكون المؤسسات إدماجية على نحو مقصود وأن توسّع نطاق الوصول بدلا من تضييقه، وأن تحد من انعدام المساواة وتنهض بالتمثيل على نطاق واسع.

---

[60] مكتب العمل الدولي: تقرير لجنة المنشآت المستدامة، محضر *الأعمال المؤقت* رقم ١٥، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، جنيف، ٢٠٠٧.

[61] انظر:

R. Freeman: *Labor market institutions around the world*, NBER Working Paper 13242, July 2007, Cambridge, MA. See also D. Kucera and J. Berg (eds): *In defence of labour institutions*, Palgrave/ILO, 2008.

العمل اللائق وجدول أعمال البيئة

... الركيزة البيئية للتنمية المستدامة

١٠٥. لطالما دعت منظمة العمل الدولية إلى التنمية المستدامة وربطتها بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد مثلت المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قمة الأرض المعقودة في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، ثم مثلتُ منظمة العمل الدولية في قمة "ريو زائد ١٠"، المعقودة في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢، داعيا إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة. وعلى مدى العقد الماضي، كان العالم في غفلة عن التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وكأن تلك المشاكل ستحل نفسها بنفسها بواسطة النمو الاقتصادي والعولمة.

تغير المناخ وعالم العمل

١٠٦. ومنظمة العمل الدولية ليست مختصة في تغير المناخ في حد ذاته، لكن التغيرات العميقة في الاقتصاد ستؤثر بقوة على العمالة وعلى كيفية كسب الناس رزقهم. ولقد تناولت هذه المسألة في التقرير الذي قدمته السنة الماضية. إن تغير المناخ والإقرار "بالحقيقة المزعجة" - أي أنه ناجم عن النشاط البشري وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة - مؤشر على أن الضرورة الملحة للتنمية المستدامة قادمة بقوة في الرأي العام وصياغة السياسات وعلى نحو متزايد في دوائر الأعمال.

من إعادة تصوير الأزمة البيئية ...

١٠٧. في منظمة العمل الدولية، نحن نشطون بالفعل في هذا المجال. فلقد قمنا مثلاً بمساعدة الناس على التعافي بعد الكوارث الطبيعية التي اشتد وقعها وباتت أكبر تواتراً. وتساعد برامج الأشغال العامة التي تدعمها المنظمة على خلق وظائف بترميم الموارد الطبيعية ومن ثم تخفيض قابلية المجتمعات الريفية والمناطق الساحلية للتأثر. وقد اكتسبنا تجربة قيمة في مجال التنويع الاقتصادي بهدف توفير موارد رزق بديلة لأضعف الناس عن طريق المنشآت الصغيرة والتنمية الاقتصادية المحلية والتعاونيات والتمويل بالغ الصغر. وستكون خبرتنا في الجمع بين نظم التأمين الشعبية ونظم الضمان الاجتماعي الوطنية جد مفيدة لتجنب الاضطرابات واسعة النطاق والهجرة البيئية مستقبلاً[٦٢].

... إلى الوظائف الخضراء والتنمية المستدامة

١٠٨. والوظائف الخضراء ليست صيحة عابرة، بل إنها جزء لا يتجزأ من تحول اقتصاداتنا. ومفهوم الوظائف الخضراء ذاته يشير إلى الفرص الكاملة في التغيرات اللازمة. وأعداد الوظائف الخضراء الجديدة في قطاعات من قبيل الطاقة المتجددة أو إعادة التدوير أو إدارة الموارد الطبيعية، من شأنها أن تيسر انتقالا لا يقترن بفقدان وظائف وإنما بخلقها، وهذا أمر لا غنى عنه، وإلا لأصبح الانتقال شبه مستحيل من الناحية الاجتماعية. وبالنسبة إلى البلدان الصناعية، أجريت بحوث كثيرة ويمكننا أن نشعر باطمئنان معقول. لكن من اللازم بذل المزيد لتقصي مسار هذا الانتقال بالنسبة إلى البلدان النامية وبيان توافقه مع النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية. ويكمن جوهر النهج الذي نتبعه في أن المنشأة ستكون محور الانتقال إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. ونعتقد أن الانتقال - الذي قد يكون انتقالا معقدا وصعبا - يمكن أن يصبح أكثر سلاسة وثباتا بواسطة الحوار الاجتماعي وباتباع نهج ثلاثي قوي. وأعتقد أن ذلك سيمثل أهم مساهمة من منظمة العمل الدولية.

١٠٩. ولعل أهم شرط يكمن في المشاركة الكاملة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في صنع القرارات وتنفيذها على المستوى الدولي والوطني. وتفضي مشاركتها إلى قرارات أرشد وسياسات وبرامج أكثر فعالية. كما تساعد على تسوية المنازعات وتساهم في بناء توافق الآراء والدعم الاجتماعي اللازم في هذا الصدد.

---

[62] للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر مكتب العمل الدولي: *التحديات العالمية من أجل تنمية مستدامة: استراتيجيات للوظائف الخضراء*، مذكرة معلومات أساسية معدة لاجتماع وزراء العمل والعمالة في مجموعة الثمانية، اليابان، أيار/ مايو ٢٠٠٨.

بناء التناسق

تعمل منظمة العمل الدولية على الترويج للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتناسقة

١١٠. اهتمت منظمة العمل الدولية، وفقا لولايتها وتركيبتها الثلاثية المترسخة في النظام المنتج، اهتماماً خاصاً على الدوام بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وكانت اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، التي شكلتها المنظمة، من بين أولى الجهات التي دعت في عام ٢٠٠٤ إلى اتخاذ مبادرات جديدة من أجل تعزيز تناسق السياسات العالمية في سبيل دعم العمل اللائق في سياق التحديات الجديدة الناشئة عن العولمة. وكان هناك تسليم بأن السياسات والإجراءات والمؤسسات المرتبطة مباشرة بأسواق العمل غير كافية إذا أريد لبرنامج العمل اللائق أن يزدهر ويصبح ركيزة قوية لعولمة عادلة. فالمطلوب على الصعيدين العالمي والقطري، هو تقارب في السياسات المتكافلة في مجموعة كاملة من الدوائر التي تؤثر على الإنتاج والمنشآت والعمال، أي: الدوائر المالية والضريبية والاقتصادية، والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والزراعة والصحة والتعليم والإسكان والعديد غيرها.

ارتفاع مستوى الدعم السياسي

١١١. وقد أحرز بكل تأكيد تقدم في هذا الصدد. إذ شهدنا على مدى السنوات القليلة الماضية دعما هائلا للعمل اللائق على أعلى مستوى سياسي من قبل القادة الذين أيّدوا نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وكذلك من المؤسسات الإقليمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وفي حزيران/ يونيه ٢٠٠٧، دعا قادة مجموعة الثمانية إلى إضفاء المزيد من التناسق على السياسات العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة.

التناسق في صميم مشاركة منظمة العمل الدولية في عملية إصلاح الأمم المتحدة

١١٢. ولقد شاركت منظمة العمل الدولية مشاركة تامة في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بدءاً من المبادرات والتحالفات السياسية الإقليمية والعالمية، وصولاً إلى العمليات المشتركة على الصعيد القطري. ولقد كنا شركاء على مستوى المسؤولية، فأسهمنا بخبرتنا وبما لدينا من هيئات مكونة ثلاثية. ولقد نظمت سلسلة من مبادرات تناسق السياسات بمبادرة من منظمة العمل الدولية بالتعاون مع أهم المنظمات متعددة الأطراف؛ وتوفر وثيقة *أدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق*، الموضوعة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وسيلة تطبيقية لفرز السياسات الاقتصادية والاجتماعية من حيث مساهمتها في بلوغ هدف العمل اللائق للجميع. وتعزز *الأدوات* تناسق السياسات وأيضاً تقاسم المعارف والتعلم المتبادل وبناء القدرات.

التنسيق الوطني

نحتاج في هذا الجهد إلى سلسلة واسعة من الشركاء الوطنيين

١١٣. لتحقيق المزيد من التقدم في إعادة تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى بلوغ العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، يجب علينا انتداب عناصر جديدة إلى فريقنا. وأنا أفكر بالخصوص في زملائنا الذين يؤثرون في سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والصناعة الحاسمة ويصممونها وينفذونها. ولا بد من زيادة التعاون فيما بين وزارات العمل ووزارات المالية والاقتصاد والتخطيط لضمان الإبقاء على مرونة المقياسين المالي والنقدي ومقاييس السياسات الأخرى على المدى الطويل، وتكييف هذه الأدوات السياسية وتركيزها على أهداف العمالة وسوق العمل المحددة على نحو مشترك.

سيقتضي هذا الأمر في أحوال كثيرة تعزيز وزارات العمل

١١٤. وفي بلدان عديدة لن يكون تعزيز التعاون فيما بين وزارتي المالية والعمل ممكنا إلا إذا عُزّزت موارد هذه الأخيرة ومهاراتها التقنية بشكل كبير. وتحتاج وزارات العمل إلى خبراء اقتصاديين كافين لزيادة التعاون مع زملائهم في وزارات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وسينطوي هذا على زيادة الموارد المالية لوزارات العمل ولكن ربما أيضا على تغييرات في سمات مهارات الموظفين وتحسين الوصول إلى التدريب وإعادة تدريب الموظفين الموجودين.

من الضروري تحليل تأثير سياسات الاقتصاد الكلي في العمالة

١١٥. وبما أن المهارات الضرورية تكتسب، فإنه ينبغي لمسؤولي وزارتي العمل والمالية معا جعل تحليل التأثير على العمالة عنصراً أساسياً في صنع القرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي. وهو ما يعني أن الحكومات تقيم بشكل منتظم التبعات المتوقعة، على المدى القصير والطويل، لخيارات سياسات الاقتصاد المحلي على العمالة والحماية الاجتماعية، وتطلع عامة الناس عليها. وسيقتضى تنفيذ هذه التوصية وضع الأدوات التحليلية اللازمة لقياس آثار الإصلاحات السياسية على العمالة في مقام أول وثان.

التناسق العالمي

الحاجة إلى سياسات قابلة للتفعيل على الصعيد العالمي

١١٦. شكل بلوغ توافق دولي في الآراء بشأن ضرورة أن يكون لنا عالم يتميز بعولمة عادلة وعمالة كاملة وعمل لائق، الخطوة الحاسمة الأولى لما سماه الرئيس زوليك، رئيس البنك الدولي، عولمة "شاملة ومستدامة". ويتمثل التحدي اليوم في تحويل هذا الهدف، على الصعيد العالمي وعلى صعيد كل بلد، إلى مجموعة من السياسات والتدابير القابلة للتفعيل والتنفيذ.

عمل الفريق داخل أسرة الأمم المتحدة في تزايد

١١٧. وسيتطلب هذا أيضا مجهودا من جانب الفريق. ولحسن الحظ أن إشارات زيادة التعاون تتضاعف. وفي غضون السنوات القليلة الماضية تعاونت منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بخصوص عدد من المواضيع. والعمل متواصل مع اليونيدو بخصوص المنشآت الصغيرة. ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة العمل الدولية في النهوض بمفهوم "الوظائف الخضراء". وكما أشرت إلى ذلك آنفا، ينطوي الانتقال إلى الطاقة النظيفة على تبعات جسام بالنسبة للقطاع. والخبرة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولمنظمة العمل الدولية، مقترنة بالحوار الاجتماعي، يمكنها أن تساعد كثيرا المنشآت والعمال والحكومات على الاستعداد لهذا التحول الجوهري.

المؤسسات المالية الدولية جزء من هذا الجهد

١١٨. وتولي مؤسسات بروتون وودز اهتماما أكبر، بما في ذلك في سياساتها وأعمالها التنفيذية، للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وتتضمن سياسات المشتريات الحالية للبنك الدولي شروطا للالتزام بالاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. والمؤسسة المالية الدولية ومنظمة العمل الدولية شريكتان في مشروع يجري تنفيذه الآن في بلدان عديدة لتشجيع تطبيق الاتفاقيات الأساسية وتحسين ظروف العمل في سلاسل التوريد العالمية. ومن جهة أخرى، ما زالت بعض الصعوبات قائمة فيما يتعلق بعنصر العمل في *تقارير مزاولة الأعمال* للبنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية.

التعاون القائم مع منظمة التجارة العالمية كان مثمراً

١١٩. ولقد رحّب العديد منكم بالتعاون الوثيق بين أمانة منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية. ويُفهم اليوم على وجه أحسن تحديات سوق العمل أمام تحرير التجارة. ومما لا شك فيه أن انفتاح التجارة سيفضي إلى تكييفات لا يستهان بها في سوق العمل مع ما ينطوي عليه ذلك من مكاسب وخسائر في العمالة. وبموازاة مع المفاوضات المفصلة الجارية بشأن جولة الدوحة للتنمية، تحسّن استعداد بلدان عديدة لاستيعاب التكييفات المطلوبة في سوق العمل. ويلزم أكثر من ذلك لدعم البلدان بالمعرفة والخبرات الحديثة حتى تستطيع وضع سياسات وتدابير بشأن سوق العمل لدعم التوسع في بعض القطاعات وإدارة الانكماش في أخرى. ونقص المهارات، بل أيضا إعادة هيكلة القطاعات وغلق المنشآت وفتح أخرى جديدة، إنما هي أمور شائعة.

... ويمكن توسيع نطاقه

١٢٠. ويمكن أن تشترك منظمة العمل الدولية مع منظمة التجارة العالمية في تقديم التدريب والمعرفة وأشكال الدعم الأخرى لتحسين تقييم التبعات الحقيقية أو المحتملة للاتفاقات التجارية، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية، على سوق العمل. وقد ترتئي منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية مثلا وضع برنامج بحوث مشترك ومنتدى لإجراء مناقشة موضوعية لتأثير الإصلاحات التجارية المقترحة على كمية ونوعية العمل في جميع البلدان التي ستتأثر بهذه الإصلاحات.

توجد إمكانيات مماثلة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

١٢١. ومن المحتمل أيضا أن يضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نهُجا جديدة لاستعراض تبعات العمالة المترتبة على الإصلاحات المالية والإنمائية الدولية بعيدة المدى. وينبغي أن يساعد التكامل الوثيق فيما بين المؤسسات الدولية ذات الصلة في زيادة التبعات الإيجابية للتحولات السياسية الدولية إلى أقصى حد من حيث العمالة العالمية.

٤ - منظمة عمل دولية أقوى

تعزيز قدرات منظمة العمل الدولية أولوية متواصلة

١٢٢. لقد شكّل تعزيز قدرات منظمة العمل الدولية أولوية رئيسية منذ اعتمادنا الميزنة الإستراتيجية والإدارة القائمة على النتائج في ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، قدّمتُ تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة لإطلاعه على التقدم المحقق في إصلاحات منظمة العمل الدولية - والتي أنجز العديد منها بطلب من الهيئات المكونة. لكن كما نعلم، ما زال هناك عمل جار لزيادة تحسين وإصلاح أدوات منظمة العمل الدولية وإطارها المؤسسي.

تعزيز الإدارة الثلاثية الفريدة لمنظمة العمل الدولية

من أجل منظمة عمل دولية ثلاثية أقوى ...

١٢٣. سيواصل المؤتمر في هذه الدورة نقاشاً بدأ السنة الماضية بشأن تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية على دعم جهود الدول الأعضاء فيها من أجل بلوغ أهدافها في سياق العولمة. وكما أشرت إليه في تمهيد التقرير الخامس المقدم السنة الماضية، يتناول هذا النقاش "كيفية استخدام الآليات الثلاثية للمنظمة بمزيد من القوة في القرن الحادي والعشرين".

... علينا أن نستخدم بالكامل ما تنطوي عليه ولاية المنظمة وآليتها من إمكانات

١٢٤. ويمكن عرض المسألة على النحو التالي. فمنظمة العمل الدولية تضطلع بولاية عظيمة ذات صلة واضحة بأهم قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. وتتيح المنظمة الثلاثية آلية فريدة للنقاش والمتابعة فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة التي تؤثر على العمل اللائق على المستوى العالمي والإقليمي وداخل كل بلد. ويتمثل السؤال الرئيسي المطروح في ما يلي: كيف تستخدم ما تنطوي عليه الولاية والآلية من إمكانات استخداما كاملا بهدف حث وتيرة التقدم صوب تحقيق هدف العمل اللائق؟

تنبع القوة من النقاش المفضي إلى التوجيه ...

١٢٥. وقدرة المنظمة على خوض نقاشات ثلاثية جوهرية موضوعية تفضي إلى توجيهات عملية، هي مصدر قوة أساسي. ويمكن أن نعقد العزم على استخدام هذه السلطة استخداما كاملا.

... وعلينا إذن توسيع نطاق النقاش وتأثيره

١٢٦. ويجب توسيع حيّز المناقشات السياسية المعمّقة، بحيث يتسنى للمنظمة وضع المزيد من المقترحات كي تنظر فيها الهيئات المكونة الوطنية. ويجب زيادة إبراز الصلات بين المؤتمر ومجلس الإدارة والمناقشات الثلاثية الوطنية. وينبغي أن تؤدي المناقشة على كل مستوى إلى نتائج واضحة وقابلة للتقصي، بما في ذلك المتابعة من جانب المنظمة والمكتب.

التحسينات في المؤتمر ينبغي أن تعقبها تحسينات مشابهة في مجلس الإدارة

١٢٧. وقد كان هيكل المؤتمر وسير أعماله محور مراجعة وتكييف في الفترة الأخيرة. ويوجد توافق آراء واسع النطاق بشأن الصيغة الجديدة. ولا بد من تنفيذ عملية مشابهة بخصوص مجلس الإدارة. فولايات اللجان وإجراءات وضع جدول الأعمال ونطاق القرارات ومتابعتها، فضلا عن أساليب المشاورات غير الرسمية، أمور يقتضي جميعها تحليلا ومشاورة بغية تحسين سير عمل مجلس الإدارة.

استعراض النتائج دور مهم من أدوار مجلس الإدارة

١٢٨. وتتمثل مسؤولية رئيسية من مسؤوليات مجلس الإدارة في استعراض النتائج التي تحققت من خلال برنامج المنظمة وميزانيتها. وقدّم مجلس الإدارة مؤخرا اقتراحات بشأن نوع المعلومات والإبلاغ اللازم كي يضطلع بهذه المسؤولية بالكامل. ويشمل ذلك معلومات موجزة عن الأهداف المحققة والموارد الموسّعة والمزيد من التحليل المعمّق لتأثير إجراءات منظمة العمل الدولية.

قاعدة معارف أقوى لعمل المنظمة

تشديد مؤتمر العمل الدولي في دورته لعام ٢٠٠٧ على ضرورة تحسين قاعدة معارف منظمة العمل الدولية

١٢٩. في دورة مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٧، استنتجت اللجنة المعنية بتعزيز قدرة منظمة العمل الدولية، أنه:

> "لا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تحسن معارفها وقاعدة مهاراتها وعمليات جمع البيانات وتجهيزها فضلاً عن القدرات التحليلية في جميع المجالات، في المقر وفي الأقاليم على حد سواء. وينبغي أن تتسم عملية إجراء البحوث ووضع السياسات في منظمة العمل الدولية بأرفع مستوى من الجودة وينبغي اختبارها قياسا على الأثر، تمشياً مع أهدافها وتنفيذاً لبرنامج العمل اللائق. وبفضل هذه السبل تعزز منظمة العمل الدولية جهودها لتصبح مركزاً للامتياز على الصعيد العالمي. وإن الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية يمنحها ميزة نسبية فريدة ومصداقية وحيدة في استقاء الدروس من بحوثها ومن نتائج الدراسات القطرية".

الحاجة إلى أنواع شتى من المعارف

١٣٠. وتحتاج مختلف الأنشطة داخل المنظمة إلى أنواع شتى من المعارف:

- يقوم جزء كبير من عمل المنظمة على وضع أو ترويج وسائل سياسية محددة في مجالات تتراوح بين التمويل بالغ الصغر وقوانين منع التمييز. وثمة حاجة في هذا الصدد إلى معارف دقيقة بشأن تأثير تلك السياسات.
- يحتاج دعم المنشآت المستدامة إلى معارف كافية بشأن الصلات بين الاستثمار والمهارات والإنتاجية وخلق الوظائف وغير ذلك من نواتج العمل اللائق في منشآت مختلفة الأحجام والأنواع - وبخاصة العلاقات بين حسن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- يشير وضع البرامج القطرية للعمل اللائق إلى حاجة من نوع آخر لأن تلك البرامج تتألف من مجموعة من الأنشطة التي تستهدف أبعادا مختلفة من العمل اللائق. لذلك لا بد من أن تستند إلى فهم لكيفية تفاعل التدخلات السياسية في مختلف المجالات، ولتحديد توليفات السياسات الأكثر فعالية في تحقيق التقدم صوب أهداف العمل اللائق.
- يقتضي تطوير الرؤى السياسية الدولية فهما مختلفا يشمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع مثل العوامل المسؤولة عن التغيير في الاقتصاد العالمي وتبعاتها على العمالة أو الفقر.
- يستدعي وضع معايير العمل الدولية تحليلا مختلفا – يتمثل في تحديد مواطن القصور في الأطر القانونية والتنظيمية وبحث سبل تداركها وتصميم الصكوك الدولية المناسبة والنظر في أفضل الطرق لتطبيقها.

هذا ما يقتضي بحوثا ملائمة

١٣١. وتعتمد منظمة العمل الدولية اعتماداً كبيراً على قاعدة بحثية مناسبة لتوفير تلك المعارف. وفي الآن ذاته، تثير سياسات العمل والسياسات الاجتماعية الموجودة في صلب جدول أعمال المنظمة مسائل معقدة غالبا ما يساء فهمها. فأمور من قبيل الظروف اللازمة لتعميم الحماية الاجتماعية أو تحقيق العمالة الكاملة، أو وضع التصميم الأمثل للصكوك القانونية اللازمة لتنظيم سوق العمل أو إنشاء المؤسسات الكفيلة بزيادة التآزر بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إنما هي محاور اهتمام رئيسية بالنسبة إلى الهيئات المكونة للمنظمة، بيد أن القاعدة المعرفية والموارد التي يمكن أن تستخدمها المنظمة لمعالجتها غير كافية وتحتاج إلى التعزيز.

ينبغي تحديد أهداف واضحة

١٣٢. لذلك تحتاج المنظمة إلى تعزيز المعارف القائمة والسعي إلى سد الثغرات فيها. كما تحتاج إلى تعزيز قدراتها، أي قدرات موظفيها وما تعتمد عليه من شبكات خارجية. وينبغي أن نتوخى ما يلي:

- معارف أفضل من أجل توجيه الإستراتيجية التنظيمية وصياغة السياسات.
- تحسين الدعم المعرفي لعمليات المنظمة والمشورة السياسية والمساعدة التقنية، خاصة على المستوى القطري، بما يشمل توفير وسائل تقييم التقدم المحرز صوب أهداف العمل اللائق الوطنية.

- الاعتراف بالمنظمة على صعيد عالمي بوصفها مركز الامتياز في جميع مجالات ولايتها.
- تحسين القدرات البحثية فيما يتعلق بمسائل سياسات العمل والسياسات الاجتماعية لدى الهيئات المكونة وعلى الصعيد الوطني.

إدارة موارد مكتب العمل الدولي على نحو فعال

إدارة موارد مكتب العمل الدولي: الأولويات

١٣٣. إن إدارة الموارد البشرية والمالية لمكتب العمل الدولي من أجل دعم برنامج العمل اللائق لا تخلو من تحديات كبيرة في السياق الحالي للتغير التكنولوجي السريع والأنماط الجيوسياسية الجديدة وتزايد تعقيد النقاشات العامة بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمهنية. وأقف في هذا الصدد على مجالات أربعة.

ضمان جيل جديد من الموظفين على أعلى مستوى قادر على متابعة المسيرة

١٣٤. ويتمثل الأول في إدارة تغير الأجيال في موظفي مكتب العمل الدولي. إذ يظهر جيل جديد بتقاعد الموظفين المولودين في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في اجتذاب شباب موهوبين من آفاق جغرافية متنوعة وتزويدهم بفرص مهنية حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده. وينبغي تكييف سمة مهارات موظفي المكتب مع متطلبات المنظمة مستقبلاً.

تحسين سبل توفير معارف المنظمة

١٣٥. ويتمثل التحدي الثاني في تأكيد مكانة المنظمة بوصفها المنظمة الأولى المعنية بتقديم معلومات عن عالم العمل. والتحاليل والبيانات والتقارير وورقات الوقائع وعمليات استعراض الاتجاهات الحديثة وقواعد البيانات الإلكترونية، أمثلة للمنتجات والخدمات المعرفية المتاحة على شبكة الإنترنت التي يجب أن تواصل المنظمة الاستثمار فيها بالاستناد إلى الإستراتيجية المعرفية المبيّنة أعلاه. وسيكون تيسير الوصول إلى معارف المنظمة أحد الاعتبارات الرئيسية.

تحسين شفافية وملاءمة الإدارة القائمة على النتائج

١٣٦. والإدارة القائمة على النتائج هي المنهجية المكرّسة لبرنامج المنظمة وميزانيتها وللإبلاغ عن الإنجازات. ويتمثل التحدي الثالث في تعميق هذا النهج وتحسينه وتبسيطه. وينبغي أن يقوم إطار السياسة الاستراتيجي والبرنامج والميزانية على مؤشرات ثابتة وبسيطة بخصوص النتائج النهائية المتوخّاة. وينبغي أن يكون في متناول أي فرد فهم عمل المنظمة وكيفية استخدام مواردها والنتائج المحققة وتلك التي يمكن تحقيقها. وينبغي القيام على نحو فعّال بدمج توجيهات الهيئات المكونة الثلاثية من خلال المؤتمر ومجلس الإدارة والاجتماعات الإقليمية والبرامج القطرية للعمل اللائق.

تعميق الفعالية والكفاءة

١٣٧. ويتمثل التحدي الرابع في تعميق الفعالية والكفاءة في عمليات المنظمة، وبعبارة أخرى تحويل الموارد البشرية والمالية إلى خدمات ومنتجات تتيح للهيئات المكونة تحقيق نتائج ملموسة ذات تأثير قوي. وينبغي أن يكون المعيار الرئيسي تقديم خدمات فعالة التكلفة ورفيعة النوعية إلى الهيئات المكونة. وتشمل المهام الرئيسية في ما يلي:

- وضع هيكل مكاتب أمثل في الأقاليم والبلدان.
- ضبط التوازن بين المصروفات الإدارية والتقنية.
- القيام حيثما كان ممكنا ومبررا بمواءمة ممارسات المنظمة العملية مع ممارسات منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.
- تكييف حجم البرامج وتركيبتها مع متطلبات المستقبل.

قاعدة موارد تتناسب ودور المنظمة

قاعدة موارد المنظمة لا تزال على حالها ...

١٣٨. لطالما دار في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي نقاش بشأن قاعدة موارد المنظمة. وبالفعل استمر الالتزام "بنمو حقيقي يعادل الصفر" في الميزانية العادية للمنظمة طيلة أكثر من عقد. ولم ينمُ مجموع موارد المنظمة إلا من خلال موارد إضافية خارجة عن الميزانية، بما في ذلك الحساب التكميلي للميزانية العادية المنشأ حديثا.

... وهي صغيرة كجزء من جهد الأمم المتحدة العام

١٣٩. ويبقى السؤال الأكبر ما إذا كانت قاعدة موارد المنظمة كافية كي تؤدي الدور الذي تريده منها الهيئات المكونة. وقد بلغ مجموع الاشتراكات في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية ١٥,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦. وآل نحو ٦٨ في المائة من ذلك المبلغ إلى أربع وكالات (هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بحسب الترتيب التنازلي من حيث الأهمية). وكانت حصة منظمة العمل الدولية (بين الاشتراكات الأساسية وغير الأساسية) دون ٣ في المائة. وأعطيت الأفضلية في توزيع المصروفات في عام ٢٠٠٦ بحسب فئات البرامج للصحة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية العامة والتعليم، إذ حازت هذه الفئات على ما مجموعه ٦٤ في المائة من الإنفاق. وبلغت حصة العمالة ٠,٧ في المائة والتنمية الاجتماعية ٢,٤ في المائة[٦٣].

نمط الإنفاق هذا لا يعكس الأولوية التي أعطاها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للعمل اللائق

١٤٠. ولا مندوحة من الاستنتاج بأن الأولوية التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، المتمثل في جعل العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق هدفا رئيسيا في السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، لا تتجلى بما يكفي في الإنفاق الفعلي داخل منظومة الأمم المتحدة.

لا بد من أن نفكر في كيفية تصحيح هذا الوضع

١٤١. وتعبّر مخصصات الميزانية عن الأولويات. ونتحمل جميعا مسؤولية التفكير معا في كيفية إعطاء الوزن المناسب لأولويات المنظمة وهيئاتها المكونة.

الاحتفال بالذكرى التسعين لنشوء منظمة العمل الدولية

مشروع قرن منظمة العمل الدولية يحتفل بالذكرى التسعين بالتطلع إلى المستقبل انطلاقا من إنجازات الماضي

١٤٢. نحتفل في عام ٢٠٠٩ بالذكرى التسعين لنشوء منظمة العمل الدولية. وبهذه المناسبة أعلنت بداية مشروع قرن منظمة العمل الدولية، الذي يعود إلى إنجازات المنظمة ويبحث العوامل التي أتاحت لمنظمتنا أن تتقدم صوب إحراز أهدافها في مجال العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. كما يتطلع إلى العقد المفضي إلى مئوية منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩. وقد أدّت المنظمة دورا أساسيا في صياغة ودعم السياسات الوطنية والدولية في ظروف جد متنوعة. وقد جعلتها قدرتها الثلاثية وقوة قيمها وصكوكها من بين الفعاليات الرئيسية في أوقات الانتعاش والانكماش والحرب والسلم وإنهاء الاستعمار والعولمة والتقدم والتراجع. وقد أبانت منظمة العمل الدولية عن قدرة هائلة على التكيف مع البيئة العالمية والوطنية المتغيرة - مؤثرة على تلك التحولات بقدر لا يستهان به. ويجب عليها أن تحافظ على هذه القدرة كي تستمر في أداء الدور الحاسم ذاته في العقود المقبلة.

ينفذ هذا المشروع بمشاركة المنظمة برمتها

١٤٣. ويقع مقر مشروع القرن في المعهد الدولي للدراسات العمالية لكنه ينفذ بمشاركة المنظمة برمتها - أي المكتب والهيئات المكونة - بهدف تحسين فهم قاعدتنا المعرفية وضمان التعريف بإجراءاتنا وأساليبنا ونجاحاتنا على نطاق واسع، لاسيما في صفوف من يشاركون في اجتماعاتنا ومؤتمرنا. وينبغي أن نصل إلى المئوية بقاعدة معززة نستند إليها لبناء المزيد في القرن الحادي والعشرين.

في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ أقترح برنامجاً عالمياً لتنظيم أحداث ثلاثية

١٤٤. ويوافق آخر أسبوع من شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ الذكرى التسعين لاعتماد مؤتمر السلام في فرساي بصفة نهائية دستور منظمة العمل الدولية. وخلال هذا الأسبوع، أدعو جميع الهيئات المكونة إلى عقد اجتماعات ونقاشات ثلاثية رفيعة المستوى داخل كل بلد بشأن محاور اهتمامنا وذلك في إطار "الحوار الاجتماعي من أجل العمل اللائق والعولمة العادلة"، وتقديم الاستنتاجات إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته لعام ٢٠٠٩. وسيمثل هذا الاحتفال العالمي بالمعنى المعاصر لولايتنا امتدادا لتقليد بلورة التصورات وبناء الحلول، الذي اتبعناه عن طريق الحوار. وإذ يتركز في أسبوع واحد يمكن أن يكون له تأثير عالمي حقيقي.

---

[63] بالاستناد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي: *التحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية*، الوثيقة A/62/74-E/2007/54، ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٧.

٥ - خاتمة: نحو إطار السياسة الاستراتيجي

إطار السياسة الاستراتيجي سيساعدنا على بناء منظمة عمل دولية أقوى

١٤٥. يتيح إعداد إطار السياسة الاستراتيجي المقبل الذي يغطي الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥ بالنسبة إلى الهيئات المكونة فرصة فريدة للعمل معا على بناء توافق آراء قوي بشأن ما نتوخاه لهذه المنظمة بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نتطلع إلى منظمة عمل دولية أقوى تعمل في إطار تنسيق وثيق مع هيئات مكونة أقوى وتستفيد من الحوار لتعزيز برنامج العمل اللائق والمضي به قدما.

برنامج العمل اللائق يجعل منظمة العمل الدولية هيئة فاعلة

١٤٦. وتتمثل رسالة هذا التقرير في أن برنامج العمل اللائق يجعل منظمة العمل الدولية هيئة فاعلة رئيسية في مجالات عديدة. فالتعافي من التباطؤ العالمي يحتاج إلى منظور العمل اللائق. ويتيح العمل اللائق سبلا للمساعدة على الحد من الفقر وانعدام المساواة. ويجب أن يكون جزءا من البرنامج العالمي للاستدامة البيئية والاجتماعية. ومصداقيتنا نابعة من ولايتنا ولكن أيضا من تركيبتنا الثلاثية. ولا يمكن تحقيق العديد من الأهداف الأوسع دون مساهمة منشآت مستدامة تنمو في بيئة اجتماعية واقتصادية ملائمة؛ ودون مشاركة منظمات تمثل العمّال مشاركة فعّالة في الحوار وصنع القرار. وإذ تجمع المنظمة فعاليات نظام الإنتاج مع الحكومات، فإنها توفر بذلك منتدى فريدا وأدوات متميزة.

علينا مواصلة الجهد الرامي إلى تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية

١٤٧. وانطلاقاً مما أنجزناه بالفعل ومن التحسينات التي ما زال يتعين إدخالها، ألتمس أفكاركم بشأن أفضل السبل للاستفادة من نقطة القوة هذه من أجل تحقيق مبادئنا ونشر قيمنا وبلوغ أهدافنا. ففي أي اتجاهات ينبغي أن نبني قدراتنا؟ وما هي القضايا الرئيسية التي علينا معالجتها كي تبقى أهداف المنظمة وقيمها وصكوكها في صلب جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والعالمية؟ وما هي أفضل السبل لمعالجتها؟ هذا هو التحدي الذي نواجهه اليوم، وإذا استجبنا إليه على مدى العقد المقبل فسوف تصل المنظمة إلى مئويتها وهي قادرة على مواصلة جهودها العالمية من أجل المضي قدما بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية للنساء والرجال وللعمّال والأسر والمنشآت والمجتمعات والأمم.